

تحدي الحيز تحت الأرضي (الأنفاق) كموّن جديد في «نظرية الأمن الإسرائيلي»

صفحة (٥) من ٥

دعوات إسرائيلية للتخلي عن مفهوم إدارة الصراع كبديل لتسويته

صفحة (٧) من ٧

المنتدى الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٤/٩/٢م الموافق ٧ ذو القعدة ١٤٣٥هـ العدد ٣٤٠ السنة الثانية عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن



مدرار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

نتنياهوو يتراجع عن نشر عطاءات لبناء ٢٥٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات والمستوطنون يحذرون من «التجميد الصامت»

*** ليفني تنتقد قرار نتنياهو بمصادرة ٣٨٠٠ دونم في جنوب الضفة وتقول إنه «يمس بأمن الدولة ويضعف إسرائيل»**

وتؤكد : تخيير الرئيس عباس بين إسرائيل وحماس «يتناقض مع ما تفعله إسرائيل فعلا، وهو أنها تتفاوض مع حماس» *



أولوية نتنياهو، الهرب من استحقاق سياسي حقيقي.

تراجع رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، مؤخرا، عن نشر عطاءات لبناء ٢٥٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنات في القدس الشرقية والضفة الغربية، وذلك تحسبا من ردود فعل دولية غاضبة، وذكر موقع «واللا» الإلكتروني، أمس الاثنين، أنه في أعقاب اختطاف المستوطنين الثلاثة في حزيران الماضي، أمر نتنياهو بنشر العطاءات لكنه تراجع عن ذلك في اللحظة الأخيرة وقبل وقت قصير من النشر.

ويبدو أن هذه مخططات بناء جاهزة، وشملت العطاءات بناء ١٥٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة «غفعات همتوس» الواقعة شرقي بيت صفا في جنوب القدس المحتلة، و١٠٠٠ وحدة سكنية في مستوطنات «أريئيل» و«همنون» و«بيتار عيليت»، ولم يذكر الموقع الإلكتروني متى قرر نتنياهو نشر هذه العطاءات ومتى تراجع عنها، لكن حكومته أعلنت، أول من أمس، عن مصادرة ٣٨٠٠ دونم من أراضي المواطنين الفلسطينيين في منطقة الكتلة الاستيطانية «غوش عتصيون» في جنوب الضفة بهدف توسيع مستوطنات. واستؤنفت في الأيام الأخيرة الاتصالات بين مكتب نتنياهو، الذي يمثله سكرتير الحكومة أفيخاي مندلبليت، وقادة المستوطنين حول مواصلة المبادرة إلى أعمال بناء جديدة. ويدعي المستوطنون أن حكومة إسرائيل تتبع سياسة «تجميد صامت» للبناء في المستوطنات، لكن هذا يشمل إقرار مخططات بناء جديدة ولا يشمل مخططات بناء جارية وتم الإعلان عنها في الماضي. وقال مسؤولون سياسيون إنه لا يتوقع الإعلان عن مخططات بناء جديدة في الفترة القريبة المقبلة.

وذكر مندلبليت خلال المحادثات مع قادة المستوطنين أن الأجواء الدولية المعقدة التي تواجهها إسرائيل في أعقاب الحرب العدوانية على قطاع غزة ستؤدي إلى أزمة مع المجتمع الدولي في حال نشر أي عطاء بناء في المستوطنات.

وقال مسؤول سياسي إسرائيلي رفيع المستوى لـ «واللا» إن أقوال مندلبليت خلال محادثاته مع المستوطنين تعكس الواقع وأن «الوضع السياسي بعد عملية «الجرف الصامد» العسكرية قابل للاشتعال ومعقد. وغالبية الجمهور في إسرائيل لا يدرك كيف يبدو القتال في غزة في نظر العالم، أو ما هي دلالة تصريح الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) الذي يتهمنا بارتكاب جرائم حرب. ويتعين على إسرائيل التصرف بحذر وعدم المبادرة إلى أزمات جديدة. نضاه إلى الأزمات غير الممتعة التي أحدثتها العملية العسكرية». ونقل الموقع الإلكتروني عن سياسيين رفيعي المستوى في الحكومة والكنيست وينتمون إلى أحزاب اليمين قولهم إنهم «يفهمون» الوضع الدولي الحساس الذي يواجهه نتنياهو، لكنهم لودوا بأنهم لن يبقوا صامتين إذا استمر ما وصفوه بـ«التجميد الصامت» للبناء في المستوطنات. من جانبها قالت وزير العدل الإسرائيلية، تسيبي ليفني، للإذاعة العامة أمس، إن «القرار بتأميم الأراضي في غوش عتصيون يمس بأمن الدولة ويضعف إسرائيل». وادعت أن الفلسطينيين والأميركيين يدركون أن غوش عتصيون سيبقى جزءا من دولة إسرائيل في أي تسوية، وهذا القرار يجعل هذه المنطقة محل خلاف».

في خدمة المستوطنين، وأشارت إلى أن «هدف الحكومة هو إقامة تواصل جغرافي بين الخط الأخضر وبين مستوطنات بيتار عيليت وغوش عتصيون». من جانبه أكد الباحث في شؤون المستوطنات والناشط اليساري الإسرائيلي، درور إتيكس، على أن حكومة إسرائيل أعدت لمصادرة هذه الأراضي منذ فترة طويلة وليس في أعقاب اختطاف المستوطنين الثلاثة. وقال لصحيفة «هارتس» إن «مسح أراضٍ مساحه كهذه هو مشروع يستغرق شهورا طويلة إن لم يكن أكثر من ذلك. ولا شك في أن توقيت الإعلان عن المصادرة ليس عفويا، ونتنياهو ينتظر اللحظة التي اعتقد أن الإعلان فيها عن المصادرة سيمنحه نقاط بالغة الأهمية في الحلبة السياسية الداخلية». وأضاف إتيكس أنه «ينبغي أن ندرک أنه رغم أن نتنياهو يصعد المواجهة مع السلطة الفلسطينية، لكنه يفعل ذلك بالأساس على طول المنطقة المحاذية للخط الأخضر من الجهة الشرقية، لكي يوحى للأميركيين بأنه لا يزال في لعبة الدولتين. وهذه خطوة تميز بها نتنياهو المتفوق في أمر واحد فقط وهو كسب الوقت من أجل البقاء في كرسي رئاسة الحكومة».

وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية: خطة الانفصال عن غزة لم تحقق شيئا

السياسي، مثلما يحتم ذلك النظام الديمقراطي، إلا أن المجلة معرّفة على أنها «كراسة مساعدة في التعليم وفي إرشاد المعلمين والمرشدين». ويعني ذلك أن موقف الوزارة من خطة الانفصال ينطوي على تحريض مبطن ضد مؤيدي الخطة والانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ عموما. وكتب في المجلة، عن خطة الانفصال عن غزة وشمال الضفة الغربية، أن «رئيس الحكومة، أريئيل شارون، الذي عرف بأنه داعم متحمس للاستيطان في كل أرض إسرائيل، غيّر موقفه السياسي – الأمني فجأة، وأعلن عن انسحاب أحادي الجانب من دون مفاوضات ومن دون مقابل، من كل قطاع غزة ومن أربع مستوطنات صغيرة في شمال السامرة (الضفة). ولم تكن ودافعه الحقيقية واضحة».

وفيما يعارض اليمين الإسرائيلي الحاكم مبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة، أضافت الكراسية أن «الإخلاء (للمستوطنين) جرى بسرعة وبسهولة، من ناحية الجيش الإسرائيلي، بينما تم سلب أفراد جيدين ومخلصين للدولة والشعب كل ما حققوه بعرق جيبتهم خلال سنوات جيل وبقوا من دون شيء». وأشارت الصحيفة إلى أن المقصود بـ«الثمن الغالي» الذي دفعه منفذو خطة الانفصال هو على ما يبدو الإيمان السائد بين أوساط اليمين بوجود «لعنة خطة الانفصال» التي عاقبت قادة منفذي الخطة وبينهم شارون، الذي أصيب بعد تنفيذ الخطة بشهور قليلة بجلطة دماغية أدخلته في غيبوبة عميقة لعدة سنوات وحتى موته في بداية العام الحالي.

وهذه ليست المرة الأولى التي تنطرق فيها هذه المجلة إلى خطة الانفصال. وجاء في أحد الأعداد السابقة أنه «في صيف العام ٢٠٠٥ تخلت دولة إسرائيل عن مناطق (الكتلة الاستيطانية) غوش قطيف وشمال السامرة. وفي الثامن من أيلول (العبري) خرجت القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وفي مساء اليوم نفسه احتفل مريدو الشرر لنا بحرق وتدمير معابد وكنس مستوطنات إسرائيل. وتم تحديد هذا التاريخ كيوم صلوات ومحاسبة للذات».

وكان عدد سابق من هذه المجلة قد تطرق إلى مقتل رئيس حكومة إسرائيل الأسبق، إسحق رابين، الذي اغتيل على أيدي متطرف يهودي على أثر توقيع اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، وإلى مقتل وزير السياحة الإسرائيلي الأسبق، ربيعام زئيفي، على أيدي مجموعة فلسطينية من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ردا على اغتيال الأمين العام للجبهة، أبو علي مصطفى.

وتطرقت المجلة إلى مقتل زئيفي، الذي كان أكثر شخصية متطرفة وغرف بدعوته المتواصلة إلى طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية، مطولا بينما تطرقت إلى رابين بشكل مقتضب. ووصفت المجلة زئيفي بأن «جليه الصغيرتين خطوان في طرقات عاصمة إسرائيل الأبدية، على خط الأباء، التي وعدت لذريتهم» وأنه كان «محب كبير لأرض إسرائيل، بكل مناطقها. وكان الكثيرون يحبونه ومعجبون به بسبب إخلاصه لأرض إسرائيل وشعب إسرائيل».

بينما كتبت المجلة عن رابين أن «اغتياله طرح التناقض الشديد لدى الجمهور الإسرائيلي، وهذا الحدث الصعب أعطى دفعة لبدء محاسبة للذات بين طبقات كثيرة في الشعب».

وكررت ليفني دعوتها لنتنياهوو بالمبادرة إلى عملية سياسية «من أجل إحداث تغيير حقيقي في قطاع غزة، بمساعدة الدول المعتدلة في المنطقة، والا ستأتي جولة عصف ثانية». وانتقدت أقوال نتنياهو بشأن على الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن)، الاختيار بين إسرائيل وحماس، وقالت إن «هذه مقولة خاطئة وتتناقض مع ما تفعله إسرائيل فعلا، وهو أنها تتفاوض مع حماس».

بدوره اعتبر رئيس حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف وزير الاقتصاد، نفتالي بينيت، أن قرار الحكومة الإسرائيلية بمصادرة ٣٨٠٠ دونم في جنوب الضفة هو «الرد الصهيوني على الإرهاب العربي».

وزعم بينيت خلال جولة في «غوش عتصيون»، أمس، أن «العرب يقتلون وإسرائيل تجلب الحياة، وعندما يهدمون نحن نبني». وحول التنديد الدولي بالمصادرة قال إن «العالم لم يحب أبدا حقيقة أننا نبني» مستوطنات. وقالت رئيسة حزب ميرتس، زهافا غلثون، إن قرار حكومة إسرائيل بمصادرة هذه الأراضي «وتسليها للمستوطنين يكشف مجددا حقيقة أن الحكومة تعمل

من القطاع، وكان عضو الكنيست بنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة الحالي، على رأس المعارضين للخطة.

وأثار تنفيذ الخطة جدلا حادا داخل إسرائيل، لأنها قضت بانسحاب الجيش من منطقة محتلة وإخلاء نحو ثمانية آلاف مستوطن من قطاع غزة، ولا يزال اليمين الإسرائيلي حتى اليوم ينتقد هذه الخطة بشدة.

وقالت صحيفة «هارتس»، أمس الاثنين، إن مجلة «كل شهر بشهر» هي إحدى أدوات دائرة «الثقافة التوراتية» في وزارة التربية والتعليم، المسؤولة عن «نشر الثقافة اليهودية بروح التراث، وبطريقة تعليمية وتجريبية» للجمهور الهدف الذي ليس متدينا بالضرورة. وبلغت الميزانية التي خصصت للدائرة هذا العام ٣٧,٦ مليون شيكل، وهي أعلى ميزانية تم رصدها في الأعوام الخمسة الأخيرة.

ورغم الادعاء في إسرائيل أن الوزارة لا ينبغي أن تتخذ موقفا من المسجل

دعوة عامة

مدرار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

يتشرف بدعوتكم لحضور ندوة مفتوحة بعنوان:

«إسرائيل والحرب على غزة»

يشترك فيها كل من:

- د. مهند مصطفى، باحث متخصص ومحاضر في العلوم السياسية ألق العملية السياسية بعد الحرب: تصورات إسرائيلية
- د. فادي نحاس، باحث في شؤون الجيش والأمن القومي الإسرائيلي الحرب وتداعياتها على مستوى المنظمة العسكرية الإسرائيلية

أ. أنطوان شلحت، محلل سياسي - مدير وحدة المشهد الإسرائيلي في مركز «مدرار» تداعيات الحرب على وضع إسرائيل الداخلي ومكانتها الإقليمية

تدير الندوة: د. هندية غانم، المديرة العامة لـ «مدرار».

وذلك اليوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/٩/٢، في تمام الساعة السادسة مساءً في مقر مركز «مدرار» رام الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط ٢)

كلمة في البداية

إسرائيل ما بعد العدوان على غزة

بقلم: أنطوان شلحت

ثمة جوانب عديدة يمكن تناولها في معرض الإجابة عن السؤال: كيف ستبدو إسرائيل بعد عدوانها الأخير على قطاع غزة؟.

مهما تكن هذه الجوانب، ستتناول جانبين منها من شأنهما أن يحميلا إلى الباقي:

الأول، الجانب المتعلق بـ«هائج الأمن» الاستحواذي:

الثاني، الجانب الذي يخص رؤية إسرائيل لدورها الإقليمي وكيفية تسويقها المنافع المترتبة عليه بالنسبة إلى العالم الذي تمصر على الانتماء إليه.

ولا يحتاج المتابع للشأن الإسرائيلي إلى عناء خاص كي يلاحظ- بصد الجانب الأول- أن العدوان تسبب بزيادة أصوات الذين يقولون إن السلام لا يندُ وصفة مضمونة للاستقرار، وإن غالبية المجتمع اليهودي تتخمل كما ينبغي العيب المتأدي عن استمرار الصراع مع الفلسطينيين، وبالتالي لا داعي لأي استعجال فيما يتعلق بوضع حد للصراع أو بلحلال السلام.

أما الذين يرون السلام وصفة مضمونة للاستقرار فقد أصبحوا يرهنون أي تسوية في شأنه بتلبية حاجات إسرائيل الأمنية (طالعوا على سبيل المثال نص آخر خطاب القاه «نصير السلام»- شمعون بيريس كرئيس للدولة- ص ٢).

بالتالي ليس من المبالغة القول، إن القوى السياسية الإسرائيلية الواقعة فيما سبق أن أسميناه «الشرك الأمني»، اتسعت بتأثير العدوان.

وتعيد ونكرر أنه حتى ما يسمى «اليسار الصهيوني» الذي قرّر أن يسير قبل أكثر من عشرين عاما في طريق التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، ليس أنه لم يتحزّر كليا من هذا الشرك فحسب وإنما أيضاً باتت وتيرة وقوعه فيه أسرع فأسرع.

ولدى متابعة أداء هذا «اليسار» إزاء وقائع العدوان وإزاء آخر تطورات القضية الفلسطينية، ولا سيما اتفاق المصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس» وتأليف حكومة توافق وطني فلسطينية، يمكن أن نستنتج ما يلي:

باعتباره «طرفاً وطنياً، وهذا التزام أمّني» يواجه هذا «اليسار» صعوبة في الاعتراض على خطوات وإجراءات أمنية تدافع في الظاهر عن مواطني إسرائيل، لكنها في العمق تزيد من التوسع الإقليمي والسيطرة على الفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وتتسبب برصد مزيد من الميزانيات وبإكتساب المستوطنين الكولون فائضاً من القوة والتأثير والمكانة الاعتبارية الاجتماعية.

هذا «اليسار» يتوقع من الفلسطينيين أن يتخلوا عن «الإرهاب» أولاً. ومصطلح «الإرهاب» لديه فضفاض ومن دون ضفاف، ويمكن أن يصرح فيه كل أعمال المقاومة للجنود والمستوطنين. إن مجرد ذلك سهل وما يزال على اليمين الإسرائيلي مهمة إقناع الجمهور العريض باختيار «السلام مع الأمن». وبموجب ما يؤكد ناقده هذا «اليسار» حتى في أوساط الإسرائيليين أنفسهم، فإن اختيار مشروع السيطرة على الفلسطينيين في مناطق ١٩٦٧ لا بد من أن يعتمد ضمن أشياء أخرى على الانتقادات الشاملة الموجهة إلى جهاز الأمن، في حين أن «اليسار» يفضل التحدث عن «أعمال شاذة»

في ممارسات الجيش وتأييد المراحل الأولى من الحروب المدفّرة على نحو شبه أعمى، واليمين بدوره شخص هذه النقطة بالذات وانتقل من خطاب «أرض إسرائيل الكبرى» إلى ممارسة خطاب أمّني يعرّز قوة الهيكلية القائمة ويعزّف على أوتار الخوف القديم الكامن في نفوس الناس.

تجدد الإشارة كذلك إلى أن هذا «اليسار» هو من سلك شعار «عدم وجود شريك فلسطيني للسلام» (٢٠٠٠)، وسأهم تأييده لحظة الانفصال عن قطاع غزة (٢٠٠٥) بصورة أحادية الجانب في تكريس هذا الشعار.

وبالانتقال إلى الجانب الثاني، لا بد من ملاحظة أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يصعد في خطباته وتصريحاته الأخيرة التشديد على أن إسرائيل هي ممثلة «الإنسانية» و«الرحمة»، وهي «قوة الخير» في منطقة الشرق الأوسط «التي تنهشها صور القتل والوحشية المرعبة».

وكانت نقطة البداية مقترنة بهجوم حاد على أوروبا على خلفية ما وصفه بأنه «مواقف رخوة» إزاء سلطة جديدة في إيران تتسم بتوزيع ابتسامات على العالم أجمع من دون أن ينطوي ذلك على أي تغيير جوهري في سياستها العامة وسياستها النووية خاصة. وفي سياق هذا الهجوم اتهم نتنياهو أوروبا بـ«خداع النفس في كل ما يتعلق بسياسة طهران الحقيقية».

هنا أيضاً نعيد ونكرر أن ما يشغل بال نتنياهو، ربما أكثر من تأليب العالم على إيران ولا سيما عقب اعتماد المسار التفاوضي معها بدلاً من مسار العقوبات، هو إعادة التذكير بـ«دور إسرائيل الوظيفي» في المشرق العربي.

والقصص دور الـ «فيلا» في غابة» بحسب توصيف أطلقه رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إيهود باراك على إسرائيل، والذي يعيز عن نظرتها وأغلبية سكانها اليهود إلى المشرق العربي وشعوبه. فمن حولهم الهيمنة والخراب والتخلف والأصولية، بينما هم فقط هنا- في «فيلتهم» المتحضرّون والمتقدمون. وقد أراد باراك بتعبيره هذا التوكيد بشكل خاص أن إسرائيل في المشرق البدائي المتخلف تمثل الغرب المتحضر.

ومقولة باراك ليست جديدة بل إنها ذريعة قديمة معروفة تتكرر عندما يقول غيره من زعماء إسرائيل «نحن لا نعيش في سويسرا أو اسكندنافيا، وإنما في الشرق الأوسط».

وزعماء الصهيونية في الماضي كانوا متلتئين أيضاً بالاستعلاء والفطرسة تجاه محيطهم الإقليمي. فقد أكد ماكس نورداو المساعد الأول لهرتسل، في خطابه أمام المؤتمر الصهيوني الأول العام ١٨٩٧، أن شعوب آسيا «منحطة». ولا يخفى على أحد أن نتنياهو يركّز على هذا الدور الآن في ظل واقع إقليمي ودولي متغيّر بوتائر سريعة، وفي ضوء نظرة العالم إلى تطورات أدت إلى تحول تنظيم «داعش» إلى «قوة إقليمية صاعدة». يبقى السؤال فيما إذا كان العالم سيتماشى مع ما يسعى لنتنياهوو نحوه، ويتعامى عن دور سياسة إسرائيل في مفاقمه خطر الأصولية الإسلامية المتطرفة؟.

«**محكمة العدل العليا**» **تثبت قرار الجيش عدم التحقيق في ملابسات وأسباب استشهاد جواهر أبو رحمة في بلعين**

رسالة «قضائية / حقوقية» واضحة: لا حاجة لتحقيقات جنائية في قتل الجيش مواطنين فلسطينيين!

«لهذا القرار أهمية بالغة من حيث التوقيت، في هذه الأيام بالذات وفي ظروف ما بعد العدوان الأخير على غزة، في ما يخص ادعاء إسرائيل بأنها «قادرة

على التحقيق، بنفسها» في حالات مقتل المواطنين الفلسطينيين المدنيين، ومن حيث أن القاضية نفسها التي تبنت وأعلنت ـ قبل سنة بالضبط،

تقريبا ـ **موقفا واضحا يقضي بضرورة إجراء تحقيق جنائي في «الحادثة المؤسفة»**، **تراجعت الآن لتدعي بأن «الاستيضاح الذي أجراه الجيش كاف»!**!!»



في الالتماس، تطرقت القاضية مريام ناؤور إلى «تزامن الحادثة المؤسفة (استشهاد المواطنة الفلسطينية) مع تغيير سياسة الجيش في مجال التحقيق في حالات وفاة مواطنين فلسطينيين، وهو (التزامن) الذي كان من شأنه أن «يرجح الكفة نحو إجراء تحقيق جنائي في الحادثة»، ثم توجهت إلى ممثل النيابة العامة للدولة (ممثل الجيش) في الجلسة قائلًة إن «على النيابة العسكرية النظر في إجراء تحقيق جنائي في الحادثة... ففي نهاية المطاف، ليس من طبيعة المظاهرات أن تنتهي بالموت»!

لكن القاضية نفسها، ناؤور (ناثبة رئيس المحكمة العليا، التي كتبت قرار المحكمة الحالي) تراجعت الآن ولم تجد حرجا في تغيير موقفها السابق المعلن فقررت رفض الالتماس أيضا، جملة وتفصيلا، بتأييد القاضيين الآخرين المشاركين في هيئة المحكمة، عوزي فوغلمان (أشغل في السابق منصب مدير دائرة الالتماسات في النيابة العامة للدولة) ودفنه براك ـ إيزر، وأشارت إلى أن «الاستيضاح الذي أجراه الجيش كان أوسع وأشمل من تحقيق عملياتي»!!

وعقبت منظمة «بيش دين» على قرار المحكمة العليا هذا بالتأكيد أنه يأتي قوة دفع وتعزيز هامة لسياسة «اللاتحقيق» التي يعتمدها الجيش الإسرائيلي، من خلال «رفض المحكمة العليا التدخل في هذه السياسة»، وقال المحامي ميخائيل سفرا، الذي تولي تقديم الالتماس وتمثيل الملتصمين أمام المحكمة، إن «رفض جهاز القضاء الإسرائيلي، بذرهه المختلفة، بذل أدنى جهد مطلوب والتحقيق في هذه الحادثة الأليمة يثبت أن الجيش الإسرائيلي ودولة إسرائيل عامة غير معنيين بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما يحمل دلالة، أيضا، بشأن مدى حسن النية في ادعاء إسرائيل بأنها تستطيع التحقيق، بنفسها، في أحداث العملية العسكرية الأخيرة» على غزة!

الثانية (تشرين الأول ٢٠١١) وحتى نيسان ٢٠١١، إذ قام الجيش بتغييرها واستبدالها بأنظمة أخرى، في أعقاب استشهاد جواهر أبو رحمة، كما ذكرنا، في مطلع العام نفسه. وتقتضي السياسة الجديدة في هذا المجال بأن «يتم الشروع في إجراء تحقيق جنائي بصورة فورية في كل حالة يُقتل فيها مواطن فلسطيني في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) نتيجة نشاط تقوم به قوات الجيش الإسرائيلي، باستثناء الحالات التي يغلب على النشاط فيها «طابع قتالي حقيقي»، وينخذ القرار بشأن الشروع في إجراء تحقيق جنائي أم لا بعد إجراء استيضاح أولي لوقائع الحادثة، كما كان متبعها ضمن السياسة السابقة».

وفي حينه، قدمت منظمة «بتسيلم» التماس ضد هذه السياسة الجديدة، لكن محكمة العدل العليا الإسرائيلية رذته.

وفي الالتماس الحالي، موضوعنا، أكد الملتمسون أن قرار عدم إجراء تحقيق جنائي في الحادثة هو قرار «غير منطقي بصورة جذرية»، لأن ظروف وأسباب وفاة جواهر، المواطنة التي لم تكن تحمل أي سلاح وأصيبت بينما كانت تتواجد في مركز القرية، ليست معروفة وليست مفهومة حتى اليوم خاصة وأن وفاتها لم تكن «موتا طبيعيا»، ما يلقي على الدولة (الجيش) واجب التحقيق في هذه الوفاة، بموجب القانون الإسرائيلي والقانون الدولي على السواء.

وقال الالتماس إن القرار المذكور «قرار خطير، لأنه يبث لجميع جنود الجيش الإسرائيلي، للجهور الإسرائيلي، للجهور الفلسطيني وللعلم اجمع، رسالة مفادها الاستهتار ب حياة المواطنين الفلسطينيين وأن موت متظاهرة غير مسلحة لا يشكل، في نظر رئيس النيابة العسكرية العامة، سببا كافيا لإجراء التحقيق».

وفي تموز ٢٠١٢، وخلال جلسة عقدها المحكمة العليا الإسرائيلية للنظر

(أي بعد نحو ثلاث سنوات من تقديمه)، كل من المواطنة صبيحة أبو رحمة، والدة الشهيدة جواهر، واللجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان في بلعين، بواسطة الطاقم القضائي في منظمة «يش دين» الإسرائيلية (منظمة متطوعين لحقوق الإنسان). وقد طالب الالتماس المحكمة العليا الإسرائيلية بإصدار أمر يلزم النيابة العسكرية بالتحقيق في ملابسات وأسباب وفاة الشهيدة أبو جوه، بواسطة «الشرطة العسكرية المحققة»، وذلك بعد أن أعلنت النيابة العسكرية قرارها الرسمي بعدم إجراء تحقيق جنائي في الأمر بالرغم من الشبهات القوية بشأن استخدام قوات الاحتلال الغاز لتفريق المسيرة في ذلك اليوم بكثافة عالية جدا وبالرغم من أن السياسة المعتمة لدى النيابة العسكرية في هذا المجال وقتئذ كانت توجب التحقيق في وفاة أي مواطن (فلسطيني) في «ظروف وملابسات غير قتالية».

ولكن، بدلا من الشروع الفوري في التحقيق في ممارسات قوات الاحتلال في ذلك اليوم وما نجم عنها من استشهاد المواطنة في اليوم التالي، لجأ الجيش إلى إجراء تحقيق عملياتي، من جهة، وإلى تسريب شائعات هي «معلومات، نقلت ع مصادر في الجيش الإسرائيلي» تضمنت ادعاءات مختلفة حول ظروف وأسباب وفاة جواهر أبو رحمة، من بينها أيضا الادعاء بأنها «كانت مصابة بمرض سرطان الدم»، وهو الادعاء الذي أكد الالتماس ـ الذي أعده وقدمه المحاميان ميخائيل سفرااد وعيدو تماري (من «يش دين»)، أنه «ادعاء كاذب يرمي إلى إقناع الجمهور، دون إجراء أي تحقيق جدي، بأن الجيش الإسرائيلي ليس مسؤولًا عن حالة الصوت المحققة هذه وبأن الفلسطينيين هم الذين اختلقوا تفاصيل هذه الحادثة»!

وأكد الالتماس أن «التحقيق العملياتي هو أداة في أيدي الجيش لاستخلاص العبر العمليةاتية وليس أداة لجمع معلومات وأدلة أو لتحديد مسؤولية شخصية، ولذا فهو لا يمكن أن يكون بديلا عن التحقيق الجنائي، خاصة وأن نتائج ذلك التحقيق الداخلي تبقى سرية ولا يمكن معرفة الإجراءات والتدابير الاستقصائية التي اعتمدت خلاله، من هم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم وتسجيل إفاداتهم وما هي الوثائق التي توفرت في أيدي معذي التحقيق الداخلي»، وأوضح الالتماس أنه «من المعلومات المتوفرة، لم يتم استجواب أي شاهد مدني، أي مهني من الطواقم الطبية ذات العلاقة ولم تتوفر في أيدي معذي التحقيق أية وثائق ومستندات طبية»!

ويذكر هنا أن الشهيدة أبو رحمة هي شقيقة الشهيد باسم أبو رحمة الذي استشهد يوم ١٧ نيسان ٢٠٠٩ جراء إصابة مباشرة بقنبلة غاز في صدره خلال مسيرة بلعين الأسبوعية ضد جدار الفصل العنصري والاستيطان على أراضي القرية. وكانت منظمة «بتسيلم» قالت، في بيان خاص أصدرته آنذاك، أن ثلاثة أفلام مصورة من عدة زوايا أثبتت أن أبو رحمة قتل بقنبلة الغاز التي أصابته في صدره وهو يقف على الجانب الشرقي من السياج الأمني ولم يكن يحمل أية أداة تشير إلى استخدامه العنف أو أنه يبببت نية للاعتداء على الجنود، بأي شكل من الأشكال»، وهو ما شكّل تكذيبا لرواية جنود الاحتلال الذين ادّعى بأن «أبو رحمة كان قد دخل المنطقة المحظورة» داخل السياج الذي تعيقه قوات الاحتلال على طول الجدار الفاصل في القرية، الأمر الذي شكّل أيضا، في جنود الاحتلال، حسب زعمهم، ونقلت «بتسيلم» في بيانها تأكيدات أحد خبراء تسجيلات الأفلام بالقول «إن الأفلام التي عرضت الجريمة تثبت أن إطلاق النار على أبو رحمة كان متعمدا من جانب الجنود وعن مسافة قريبة جدا، الأمر الذي يكشف النية لدى الجنود للاعتداء عليه، وحتى قتله، كما أظهرت التسجيلات قيام جنود الاحتلال بإطلاق الأعيةر النارية والقنابل الغازية تجاه المتظاهرين بشكل مباشر وعن مسافات قصيرة بحضور عدد من كبار الضباط!» وفي نهاية الأمر، أغلقت النيابة العسكرية ملف التحقيق في استشهاد باسم أبو رحمة «لعدم توفر الأدلة»!

وكان شقيق ثالث للشهيديين جواهر وباسم، هو أشرف أبو رحمة، قد تعرض

لاعتداء من قبل جنود الاحتلال الذين أطلقوا عليه النار بينما كان مقيد اليدين ومصعبا على الأرض، فاضطرت بحيار ساري في رجليه، هو وما تقتفه كاميرتين منظمة «بتسيلم» فأضرت المحكمة العليا الإسرائيلية إلى التدخل وإصدار أمر إلى النيابة العسكرية الأزها بمحاكمة الجندي وقائده العسكري بتهمة أشدّ خطورة من تهمة «التصرف غير اللائق» ـ وهي التهمة الأولى التي كانت قيادة الجيش نسبتها إليهما بداية.

«**التحقيق الداخلي**» **ليس بديلا عن التحقيق الجنائي**
في قرارها الأخير هذا، يوم الخميس الماضي، رذت محكمة العدل العليا الإسرائيلية، عمليا، الالتماس، الذي كانت قد تقدمت به، يوم ١١ أيلول ٢٠١١

كلمة شمعون بيريس لدى إنهاء مهماته كرئيس للدولة:

لا يجوز إهمال الاعتبار الأمني في مساعي البحث عن السلام!

بجيشها الذي لا مثيل له، فقوته كبيرة وأسلحته متطورة، وقيمه صريحة وواضحة، وهنا لا بد لي من أن أضيف مؤكدا أن قوة ومناعة إسرائيل تكمن في وحدتها، وحدة شعبيها الذي يحارب ويواصل البناء، ووحدة مواطنيها الأوفياء

الذين يتجددون في شبابهم ويتطوعون في كبرهم في قوات الاحتياط. صحيح أن إسرائيل هي بمثابة «شعب يسكن وحده»، ولكن لدينا اصداقاء في أميركا، وأوروبا، وآسيا، وفي اسراليا وإفريقيا، وإنني مدين لهم بالشكر والعرفان. في المقابل، من الصعب فهم كيف يخرج في شوارع وميادين دول العالم متظاهرون يؤيدون الإرهابيين، ويشجبون المدافعين عن أنفسهم. إن هؤلاء المتظاهرين الذين يرفعون يافطات التأييد للإرهاب دون أن تكون لديهم إجابة أو حل له، إنما يشجعون عنفا ليس له أساس أو مبرر. ومما يثير الدهشة والتساؤل، حقيقة أن المجلس الذي يحمل تسمية ملزمة كثيرا، «مجلس حقوق الإنسان»، قرر تشكيل لجنة تحقيق لتقصي من هو الطرف المحق، القتل أم الذين يرفضون أن يقتلوا؟!

إن الحق في الحياة هو الحق الأول في حقوق الإنسان، إذ ما جدوى وقيمة الحقوق الأخرى إذا كان هذا الحق غير قائم؟!

يحاول الإرهابيون تهديد حرية الحركة الجوية، لا يجوز الرضوخ لهم، ينبغي على الحكومات تعطيل الإرهاب، وليس تعطيل حركة الملاحة الجوية. في الدول التي يسودها القانون، يجب أن تكون السماء مفتوحة، وأن يوضع الذين يطلقون النار في السجن.

لا مجال للشك إذا كنا نتصارنا. نحن نعي أيضا، أنه لا يكفي تحقيق انتصار عسكري مجرد، فلا أمر دائم دون سلام دائم، كما أنه لا سلام حقيقي دون أمن حقيقي. لا يجوز لنا في مساعي البحث عن السلام أن نهمل الاعتبار الأمني، كما لا يجوز لنا أن نغيب الاعتبار السياسي في جهودنا ومساعيها لضمان الأمن. إن الشعب الذي يعرف كيف ينتصر في الحروب، عرف أيضا كيف يجلب السلام لأبنائه، حتى عندما بدأ أن السلام يفلت ويؤزغ من أيدينا، فأيدينا قدرة على صنعه وتحقيقه، وقد رأينا ذلك في الماضي، وأذكر أنه كان ثمة خبراء قالوا إن مصر لن توقع أبدا على اتفاق سلام معنا، وأن الأردن لن يوقع على سلام مع إسرائيل قبل أن تفعل ذلك سورية، وأنه لن تظهر أبدا في صفوف الفلسطينيين حركة تنبذ الإرهاب وتسعى إلى السلام، وأنه لن يجزأ أبدا زعماء عرب على الإعلان بلغتهم، وليس باللغة الانكليزية، في بلد عربي، وليس في بلد أوروبي، بانهم مع السلام ضد الإرهاب. إنهم يشجبون عمليات الاختطاف ومستعدون لتبديل أرض (مع إسرائيل)، إنهم يؤيدون دولتين لشعبين إحداهما في بشكل صريح وواضح دولة إسرائيل، التي هي

رفضت «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية، يوم الخميس الأخير (٨/٢٨)، إصدار أمر إلى النيابة العسكرية يلزمها بالتحقيق في أسباب وملابسات وفاة المواطنة جواهر أبو رحمة من قرية بلعين غربي رام الله، والتي كانت استشهدت يوم الأول من كانون الثاني ٢٠١١، بعد يوم واحد من إصابتها في مسيرة بلعين الأسبوعية المناهضة لجدار العزل العنصري والاستيطان.

ويكتسب هذا القرار أهمية بالغة من حيث التوقيت، في هذه الأيام بالذات وفي ظروف ما بعد العدوان الأخير على غزة، وخاصة ما يتعلق بادعاء إسرائيل بأنها «قادرة على التحقيق بنفسها» في حالات مقتل المواطنين الفلسطينيين المدنيين، وتلك في إطار رذها وتصديها للدعوى الدولية بشأن التحقيق الدولي في جرائم الحرب المرتكبة خلال العدوان. ومما يثير علامات استفهام كبيرة وعلامات استهجان أكبر حول هذا القرار، يضاف إلى مسألة توقيتته كما أشرتنا، أن القاضية نفسها التي تبنت وأعلنت ـ قبل سنة بالضبط، تقريبا ـ موقفا واضحا يقضي بضرورة إجراء تحقيق جنائي في «الحادثة المؤسفة»، عادت الآن لتنتفض نفسها وتدعي بأن «الاستيضاح الذي أجراه الجيش كاف»!! وكانت جواهر أبو رحمة (٣٤ عاما) قد أصيبت خلال قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي مسيرة البلدة الأسبوعية ضد الجدار، مما استدعى نقلها لتلقي العلاج في مستشفى رام الله الحكومي وفيه أعلن عن استشهادها في اليوم التالي، وأعلنت «اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان في بلعين» يومها أن «جواهر أبو رحمة استشهدت نتيجة استنشاقها غازا ساما أطلقه جنود الاحتلال على المشاركين في المسيرة». وأكدت اللجنة أن «الشهيد أبو رحمة كانت ترتقب المسيرة من مكان مجاور لمنزلها في القرية، يبعد عشرات الأمتار عن موقع المسيرة».

ويذكر هنا أن الشهيدة أبو رحمة هي شقيقة الشهيد باسم أبو رحمة الذي استشهد يوم ١٧ نيسان ٢٠٠٩ جراء إصابة مباشرة بقنبلة غاز في صدره خلال مسيرة بلعين الأسبوعية ضد جدار الفصل العنصري والاستيطان على أراضي القرية. وكانت منظمة «بتسيلم» قالت، في بيان خاص أصدرته آنذاك، أن ثلاثة أفلام مصورة من عدة زوايا أثبتت أن أبو رحمة قتل بقنبلة الغاز التي أصابته في صدره وهو يقف على الجانب الشرقي من السياج الأمني ولم يكن يحمل أية أداة تشير إلى استخدامه العنف أو أنه يبببت نية للاعتداء على الجنود، بأي شكل من الأشكال»، وهو ما شكّل تكذيبا لرواية جنود الاحتلال الذين ادّعى بأن «أبو رحمة كان قد دخل المنطقة المحظورة» داخل السياج الذي تعيقه قوات الاحتلال على طول الجدار الفاصل في القرية، الأمر الذي شكّل أيضا، في جنود الاحتلال، حسب زعمهم، ونقلت «بتسيلم» في بيانها تأكيدات أحد خبراء تسجيلات الأفلام بالقول «إن الأفلام التي عرضت الجريمة تثبت أن إطلاق النار على أبو رحمة كان متعمدا من جانب الجنود وعن مسافة قريبة جدا، الأمر الذي يكشف النية لدى الجنود للاعتداء عليه، وحتى قتله، كما أظهرت التسجيلات قيام جنود الاحتلال بإطلاق الأعيةر النارية والقنابل الغازية تجاه المتظاهرين بشكل مباشر وعن مسافات قصيرة بحضور عدد من كبار الضباط!» وفي نهاية الأمر، أغلقت النيابة العسكرية ملف التحقيق في استشهاد باسم أبو رحمة «لعدم توفر الأدلة»!

وكان شقيق ثالث للشهيديين جواهر وباسم، هو أشرف أبو رحمة، قد تعرض لاعتداء من قبل جنود الاحتلال الذين أطلقوا عليه النار بينما كان مقيد اليدين ومصعبا على الأرض، فاضطرت بحيار ساري في رجليه، هو وما تقتفه كاميرتين منظمة «بتسيلم» فأضرت المحكمة العليا الإسرائيلية إلى التدخل وإصدار أمر إلى النيابة العسكرية الأزها بمحاكمة الجندي وقائده العسكري بتهمة أشدّ خطورة من تهمة «التصرف غير اللائق» ـ وهي التهمة الأولى التي كانت قيادة الجيش نسبتها إليهما بداية.

«**التحقيق الداخلي**» **ليس بديلا عن التحقيق الجنائي**

في قرارها الأخير هذا، يوم الخميس الماضي، رذت محكمة العدل العليا الإسرائيلية، عمليا، الالتماس، الذي كانت قد تقدمت به، يوم ١١ أيلول ٢٠١١

تعريف

أقيمت في مقر الكنيست الإسرائيلي في تموز الماضي، في ظل أجواء خيمت عليها أصداء وتداعيات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، مراسم تنصيب الرئيس الجديد (العاشر) لدولة إسرائيل رؤوفين ريفلين، الذي ألقى كلمة (قمتا بنشر نصها الكامل في العدد السابق من هذا الملحق) قال فيها إن الهدف الرئيس من إقامة مراسم أداء اليمين الدستورية في ظل «الأوضاع الأمنية الحالية»، هو توجيه رسالة واضحة إلى أعداء إسرائيل فوحها أنهم لن ينتصروا عليها، وأن «الإرهاب» لن يؤدي إلى إضعافها أو النيل من معنويات سكانها.

كذلك ألقى رئيس الدولة المنتهية ولايته، شمعون بيريس، كلمة في المراسم ركز فيها على الواقع الراهن الذي تمر به إسرائيل، واتهم حركة «حماس» بالتنسب بكل ما يعانيه سكان قطاع غزة، الذي قال إن إسرائيل انسحبت منه بإرادتها وأنهت احتلالها له، لكن «لسوء حظ غزة، استولى عليها إرهابيون متعصبون أخذوا الموارد المخصصة لإعمارها ليستثمرها في وسائل قتل وإرهاب».

وقال إن إسرائيل ليست عدوا لسكان قطاع غزة وإنما لم تبدأ بإطلاق النار بل ردت بالنار عندما تعرضت لاعتداءات فقط، مؤكدا أن إسرائيل ستتغلب على «الإرهاب» لكونها «دولة تراث وقيم تنشُد السلام».

وفيما يلي مقتطعات من الكلمة المطولة التي ألقاها بيريس في المراسم:

جئت اليوم لأعير أمامكم عن امتناننا لكم على الشرف الذي منحتموه لي في أن أخدم الدولة ومواطنيها طوال سبعة أعوام. سوف أترك منصب، لكنني لن أتخل عن إيمان وعزمي على مواصلة خدمة الدولة، متسلحا بإيمان عميق أن إسرائيل، هذا البلد الصغير الذي صار دولة كبيرة، ستكون دولة نموذجية. نحن شعب اجتاز مخاضات وعذابات لا حصر لها، وبلغ مصافات وذروات إنسانية لا نظير لها. بذلنا جهودا جبارة، ودفننا ثمانا باهظة. نحن شعب عريق، أصبح يمرور الزمن أكثر عراقة، وهو يتجدد طوال الوقت دون توقف. لقد ولدت إسرائيل كساقية وأنتجت سوابق. وقد كان نينبا موسى أول من تمرد على المعتقدات البالية والأراء المسبقة، فقد تمرد على فرعون وحطم الأصنام والأوهام، وخرج إلى الصحراء كي يأتي إلى أرض الميعاد، وصعد إلى الجبل ونزل عنه مع لוחي العهد الذين نقشت عليهما الوصايا العشر التي صارت القيم الأساس لشعبنا، وتبنتها الحضارة الغربية باكملها تقريبا. لقد واصلنا وسنواصل هذا التراث العظيم، فما زالت هناك أصنام يجب تحطيمها، وعبيد يجب تحريرهم، وحية يجب إنقاذها، وعدل يجب إحقاقه،

مقابلة خاصة مع المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية

الدكتور ألون ليئيل لـ «المشهد الإسرائيلي»: نتنياهو قادر على أخذ إسرائيل نحو تسوية مع الفلسطينيين لكن لا توجد أي مؤشرات على تغيير في سياسته

*** نتنياهو قصد عندما تحدث عن «أفق سياسي» تجاوز أبو مازن، لكن هذا وهم أخذ بالتطور في إسرائيل**

بأنه بالإمكان بناء معسكر معتدل يضم مصر والسعودية والأردن فيما يبقى أبو مازن خارجة *

كتب بلال ضاهر:

يتوقع أن يعود الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي إلى القاهرة في الفترة القريبة المقبلة للباحث حول اتفاق بينهما في أعقاب وقف إطلاق النار، الذي حيز التنفيذ يوم الثلاثاء الماضي، ولا يبدو أن حكومة بنيامين نتنياهو الإسرائيلية ستجته نحو تسوية سياسية مع الفلسطينيين، في أعقاب الحرب العدوانية على قطاع غزة، وإنما ستستمر في سياسة الاستيطان وسلب الأراضي في الضفة الغربية، ضاربة كافة المطالب الدولية بالتوصل إلى تسوية شاملة بعرض الحائط.

وحول نتائج الحرب واستشراف الخطوات الإسرائيلية التالية، أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع الدبلوماسي الإسرائيلي والمدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية، الدكتور ألون ليئيل.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: كيف تنظر إلى نهاية الحرب على غزة، وماذا حققت إسرائيل في هذه الحرب؟ ليئيل: «كانت هذه حربا سيئة للغاية للجانبين، دمار هائل جدا في غزة وسقط عدد كبير من الضحايا والجرحى، وبالنسبة إلينا، اعتقد أننا تلقينا ضربة ليست صغيرة، إن كان ذلك بعدد القتلى والخوف وكسر مجرى الحياة، خاصة في منطقة «غلاف غزة». وقد سببت هذه الحرب ألما بالغا، وفي هذه الأثناء لم يتحقق شيئٌ منها. واعتقد أن إسرائيل لم تحقق شيئًا، كما اعتقد أن حماس لم تحقق شيئًا حتى الآن، إلا إذا كانت شعبيتها قد ازدادت في الحلبة الفلسطينية الداخلية، لكنني لا أستطيع الحكم على أمر كهذا، رغم ذلك فإن مفتاح الأمور هو كيف سيهون هذه الحرب في المستوى السياسي، واعتقد أنه في المحادثات التي ستجري في القاهرة وما سينتج عنها، ربما سيحقق الجانبان شيئًا، ولكن من خلال تبادل إطلاق النار والصواريخ والغارات فإن الجانبين خسرا وحسب.»

(*) ما هي وجهة إسرائيل الآن، بعد هذه الحرب؟

ليئيل: «بإمكان أن أتكهن بالاستناد إلى المحادثات التي جرت في القاهرة، وكان مهما للغاية بالنسبة لإسرائيل أن تكون مصر هي الوسيط الوحيد، وقد حققت إسرائيل ذلك، على الرغم من أنه لم يتم التوصل بعد إلى أي تفاهات وتسويات، وكان هذا الأمر مهما لإسرائيل لسببين، الأول هو أن إسرائيل لا تريد أن يقوم الوسيط، بعد التوصل إلى تسوية ما، بممارسة ضغوط عليها من أجل التحدث مع أبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) حول مستقبل الضفة الغربية، والأمر الثاني هو أنه في إطار توازن القوى الشرق أوسطي فإنه ثمة أهمية بالنسبة لإسرائيل أن تعزز

مكانة (الرئيس المصري عبد الفتاح) السيسي مقابل تركيا وقطر وجهات أخرى، ولذلك فإن نتنياهو خاض معركة سياسية صعبة من أجل أن تكون مصر هي الوسيط وقد حقق ذلك، ولا أعرف إذا كان هذا إنجازا لأنه لم يسفر عن شيء حتى الآن، ووفقا للأداء في القاهرة، فإنني أرى توجيها تقنيا من جانب حكومة إسرائيل نحو التسوية، فهناك مسألة الأمن أولا، وأن يكون هناك رقابة على ما يدخل إلى القطاع وما يخرج منه، ومحاولة سيطرة إسرائيل على منع تسلح حماس والفصائل وهذا الأمر الأهم بالنسبة لإسرائيل، ولأن الوفد الإسرائيلي هو وفد عسكري، والتركيز هو على الأمن وعلى غزة فإنني لا أعلق آمالا كبيرة على أن ما سيتم الاتفاق عليه في القاهرة، في حال التوصل إلى اتفاق أصلا، سيشمل الضفة، وإذا لم تشمل هذه التسوية الضفة فإننا نكون بذلك قد حققنا القليل جدا، وهذا يعني أنه قد يتم الاتفاق على دخول بضائع معينة إلى القطاع وتسهيلات في المعابر وترميم غزة، لكنني لا أرى أمورا كبيرة تتعلق بالناحية السياسية. كذلك فإن إسرائيل ستكون حذرة جدا بعدم تسمية هذه المحادثات بأنها مفاوضات، وهذه المحادثات لن تسير باتجاه ما نسميه 'ترميم مقابل نزع السلاح'. لأن 'الترميم مقابل نزع السلاح' يعني التوجه نحو تسوية كبيرة، وليس مجرد تسوية تقنية ولا يكون التركيز على الأمن فقط. والترميم يعني إخراج غزة من هذه الكارثة الراهية، وهو أمر أكبر بكثير من الحديث عن بضائع كهذه أو تلك، لذلك فإنني لا أرى أن هذه التسويات التقنية ستفضي إلى تسوية ذات أهمية سياسية مقابل حماس، ولا لمحادثات مقابل أبو مازن.»

(*) لقد تحدثت نتنياهو، أكثر من مرة خلال الحرب، عن «أفق سياسي»، وكان واضحا أنه لا يقصد تسوية مع الفلسطينيين، ماذا كان يقصد؟ ليئيل: «نعم، لقد تحدثت نتنياهو مرتين عن 'أفق سياسي'. كذلك بدأ وزير الخارجية، أفغدور ليرمان، يتحدث عن قبول مبادرة السلام السعودية، وأنا أرى ذلك على أنه تجاوز لأبو مازن. فهما يطوران فكرة ما حول تحالف الدول العربية المعتدلة التي تقف ضد الدولة الإسلامية، أي ضد 'داعش'، وهذه الدول هي مصر والأردن والسعودية وأي جهة معتدلة ترغب بالانضمام إلى هذا التحالف، مثل الكراد. واعتقد أن هذا وهم إسرائيل أخذ بالنظر بأنه بالإمكان بناء معسكر معتدل فيما يبقى أبو مازن خارجة، ولا اعتقد أنه بالإمكان بناء معسكر معتدل فيما يستمر الاحتلال كما هو موجود الآن، وبالطبع ساكون مسرورا لو أن بناء معسكر كهذا يبدأ من أبو مازن، أي التوصل إلى تسوية سياسية مع أبو مازن وبعد ذلك يجري ضم القوى المعتدلة، لكن المسعى

الإسرائيلي لبناء معسكر يضم مصر والسعودية والأردن وإبقاء أبو مازن خارجة يعني أنك تمنع حماس جائزة، وحسم تصارع القوى بين الفلسطينيين، ومعاينة أبو مازن على ضبط النفس الذي أبداه خلال الحرب الأخيرة.»

(*) ويبدو أن حكومة نتنياهو لن تغير سياستها تجاه الفلسطينيين وقد ثبت ذلك مرة أخرى بعد الإعلان عن مبادرة نحو أربعة آلاف دونم في الضفة، أول من أمس. ليئيل: «أخشى أن هذه الحرب أثبتت أنه فيما يتعلق بمواضيع الخارجية والأمن، وبشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالموضوع الفلسطيني، بإمكان نتنياهو أن يفعل كل ما يريد، وخلال هذه الحرب، نتنياهو لم يأبه ليبرمان ولا بينيت (رئيس حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف ووزير الاقتصاد نفتالي بينيت، وبدونهما ستسقط حكومته) وفعل ما شاء، لكن ليس لدي أي مؤشر، حاليا، أنه سيسير في هذا الاتجاه، وهذا صحيح أن قصة ٣٨٠ دونما التي أعلن عن مصادرتها هي مؤشر على أن

نتنياهو لا يريد تسوية، رغم أنه في هذا التوقيت بالذات ينبغي تقوية أبو مازن وليس إضعافه، ولذلك فإنني لا أرى أي تغيير في الأفق، وهناك أمر آخر، وهو أن كل التوجه الإسرائيلي نحو مصر لتكون الوسيطة ومحاولات نتنياهو لمنع الأميركيين من الاقتراب من الوساطة، نابع من معرفة نتنياهو بأنه في المرحلة المقبلة سيطلب منه الأميركيون أن يتحدث مع أبو مازن، وهو لا يريد الوصول إلى هذه النقطة.»

(*) ما هو تأثير تزايد قوة الحركات الجهادية، وخاصة تنظيم 'داعش'، الذي أقام دولة ومحا حدودا، على إسرائيل وسياستها تجاه الفلسطينيين والعالم العربي؟ ليئيل: «هذا منوط بمن يتحدث معك، فإذا كنت تتحدث مع رجل من اليمين الإسرائيلي فإن 'داعش' والحركات الجهادية ستدخله إلى الملجأ بشكل أعمق، وسيقول لك أنه ليس بالإمكان صنع اتفاق، وأنه يفضل حماس على فتح، لأن العالم يمكنه أن يكره حماس ولكن لا يمكنه أن



بصمات العدوان في غزة.

(أ.ب)

يكره أبو مازن، ويرى اليمين الإسرائيلي بـ 'داعش' خطر وأن أي متر تنسحب منه إسرائيل سيدخل هذا التنظيم إليه، وفي المقابل، فإن اليساريين، من أمثالي، يرون الأمور بصورة معاكسة تماما. فإذا كان هناك 'داعش' مجنون كهذا، فدعونا على الأقل نتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين كي لا يتحولوا إلى 'داعش'. ومن أجل أن تكون بجانبنا دولة فلسطينية صديقة بقدر الإمكان، فلماذا يتعين علينا أن ندفع الفلسطينيين إلى أحضان 'داعش'. وبالمناسبة، نتنياهو قال عدة مرات إن حماس هي 'داعش'. وحتى أنه قال خلال الحرب 'إننا نحارب داعش'. واعتقد أن 'داعش' ليست مشكلة لإسرائيل فقط، ولكن إذا حولت الفلسطينيين إلى 'داعش' فإن هذا التنظيم سيصبح مشكلة لإسرائيل بالأساس. واعتقد أن الخوف من 'داعش' يجب أن يعزز الفرق بين أبو مازن و'داعش' في الرأي العام الإسرائيلي، وأن أبو مازن مختلف وأنه ينتمي إلى المعسكر المعتدل.»

ورقة تقدير موقف جديدة صادرة عن «مجلس السلام والأمن» الإسرائيلي بعنوان «ماذا بعد عملية الجرف الصامد»؟!

حان الوقت كي تختار إسرائيل بين موقف «الفصل الإستراتيجي» بين الضفة وغزة وتوجه حل «دولتين لشعبيين»!

بقلم: عומר تسنعاني (*)

ليس من الواضح حتى الآن إذا ما كانت إسرائيل وحركة «حماس» قد انجرتا إلى مواجهة عسكرية لم ترغبا فيها، وقوعها، أم أن الحديث يدور على عملية تصعيد دئبر لها، بشكل مقصود، أحد الطرفين: «حماس» التي ربما «اندفعت إلى الأمام» عقب مبادرة محلية لجناحها العسكري، و/ أو بدافع رغبة للخروج من الضائقة الإستراتيجية التي تمر بها الحركة، أو إسرائيل التي حاولت إحداث «صدمة» موضعية، تعيد وتجدد الريع تجاه غزة، وربما تتسامح في تحسین وضعها وصورتها بعدما وجهت لها أصابع الاتهام فيما يتعلق بالجمود الخطير وفشل العملية السياسية، ما زال من الصعب في هذه المرحلة من القتال، وبعد بدء العملية العسكرية البرية في قطاع غزة، تحديد ميران إنجازات واضح، ناهيك عن الإشارة إلى منتصر في المعركة. إسرائيل من جهتها، تتحدث عن توجيه ضربة قوية للقرارات العسكرية لحركة «حماس» ومن ضمن ذلك ضرب وتدمير جزء من الأنفاق، وتنتاهي بمنع الحركة من تحقيق إنجازات، ولا سيما بفضل مناعة المجتمع الإسرائيلي وأداء منظومة «القبة الحديدية». في المقابل، يمكن لحركة «حماس» أن تفاخر بالصمود، وبقاء سلطتها وسيطرتها، وقدرة مقاتليها على مواصلة إطلاق الصواريخ «حتى اللحظة الأخيرة»، وأنها ما زالت تحتفظ بقدرات صاروخية وقاعدة دفاعية.

على أية حال، فإن العملية العسكرية الإسرائيلية (الجرف الصامد) في حد ذاتها، لا توفر أساسا كافيا لإحداث تغيير إستراتيجي في قطاع غزة. فمثل هذا التغيير يمكن أن يحدث فقط إذا ما جرى توسيع العملية البرية المحدودة إلى مناورة عسكرية- إستراتيجية لاحتلال واسع يؤدي إلى توجيه ضربة قاضية لحركة «حماس» ولبنيتها وقدراتها العسكرية والتنظيمية، أو إذا ما قامت إسرائيل بتحرك سياسي جاد ومهم يكرس ما تحقق من إنجازات.

بدائل واقتراحات في نطاق السجال العام

طرحت في نطاق السجال العام الدائر في إسرائيل، عدة بدائل فيما يتعلق بمستقبل قطاع غزة تتعارض مع التوجهات الأصلية للمستوى السياسي (الحكومي) الإسرائيلي التي تمسكت بمواصلة الاستناد إلى عامل الردع، وإلى إبقاء حركة «حماس» كـ«عنوان» حتى وإن كانت ضعيفة.

ومن بين البدائل والتوصيات البارزة التي طرحت ونوقشت في السجال العام:

١- تحويل قطاع غزة إلى منطقة منزوعة السلاح: اقترح رئيس هيئة الأركان العامة السابق، عضو الكنيست شاولو موفاز، دفع تحرك دولي واسع، تقوده الولايات المتحدة ويشمل السلطة الفلسطينية والدول العربية المعتدلة، هدفه تحويل قطاع غزة إلى منطقة منزوعة من الأسلحة، على غرار النموذج الناجح الذي جرى بموجبه تجريد سورية من السلاح الكيميائي، واقترح موفاز في المقابل أن تسمح إسرائيل بتقديم «رزمة» مساعدات اقتصادية إستراتيجية» لقطاع غزة، وإتباع تتسهيلات في المعابر. وبحسب موفاز فإن مثل هذه العملية يمكن أن تشكل نموذجا لتسوية مستقبلية مشابهة في الضفة الغربية أيضا، وكان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو قد عرض مؤخرا أيضا رؤية بهذه الروحية، وقال إن جزءا مهما من أي حل طويل الأمد يتعلل في «التيقن بأن قطاع غزة سيكون منزوعا من الصواريخ والأنفاق الهجومية»، ولم يشير نتنياهو إلى الطريقة التي ينوي إتباعها لضمان تحقيق هذه الغاية، ولا شك في أن فكرة نزع غزة من الأسلحة، فكرة مهمة وصحيحة، ويمكن لها أن تؤدي إلى وضع أمني أكثر هدوءا واستقرارا لأمم بعيد، غير أن احتمالية تطبيق هذا البديل في الظروف الحالية، ضئيلة للغاية، فحركة «حماس» ما زالت قوية وقادرة على إفشال مثل هذه العملية، طالما كانت مسيطرة على قطاع غزة، وطالما كانت الركيزة الرئيسية في مواجهتها لإسرائيل. تعتمد على التزود بالسلح الصاروخي والتحصن الأرضي. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن جزءا كبيرا من ترسانة «حماس» الصاروخية يعتمد على الإنتاج الذاتي وليس على التهريب، وعليه، فإن هذا البديل قد يكون ذا صلة إذا ما انضمت إسرائيل على أن تتولى بنفسها عملية نزع الأسلحة، أو إذا ما ترافق الأمر مع «إغراءات» سياسية مهمة، والتي من المشكوك فيه أن تكون إسرائيل معنية بتقديمها لـ «حماس».

٢- توسيع «المنطق الدولاني» لغزة: هذا البديل، الذي يقترحه اللواء (احتياط)غيورا أيلاند، يستند إلى دمج بين «العصا» - مطالب إسرائيلية أمنية بصدوء طويل الأمد ومنع قدرة شن هجمات صاروخية- وبين «الجزرة» اعتراف إسرائيلي بسلطة «حماس»، وإعادة إعمار قطاع غزة وإنهاء الحصار وتقديم مساعدات خارجية.

على الرغم من التشابه بين البديلين، إلا أن المنطق الذي يقف في أساس هذا البديل يختلف عن فكرة نزع الأسلحة

و، ذلك لأنه يتناقض مع فكرة «دولتين لشعبيين»، كما أنه ينطوي على مخاطرة أمنية نظرا إلى أن العملية برمتها تعتمد على استعداد حركة «حماس»، كـ«عنوان سطوي» في غزة، والتي تمتلك قواعد في الضفة الغربية أيضا وليس في مساعداً وتسهيلات للسكان الغربيين.

٣- احتلال قطاع غزة والقضاء على حركة «حماس»: تشكل العمليات البرية المحدودة خطوات مرحلية (انتقالية) لها أهمية بالغة في القتال أو الحرب، غير أنه لا يمكن لها تغيير الصورة الإستراتيجية. ويقترح اللواء (احتياط) يعقوب عيديرو (وأخرون) أن تقوم إسرائيل باحتلال كامل قطاع غزة، إذا ما وجدت نفسها مضطرة إلى ذلك، ويعتقد عيديرو أن هذا الأمر قابل للتحقيق في غضون بضعة أيام وبخسائر قليلة، «طالما لم تقع كارثة» في أثناء ذلك، غير أن عملية القضاء على الإهاب، حسب توقعاته، يمكن أن تستمر لأشهر طويلة، على غرار عملية «السور الواقي» في الضفة الغربية (العام ٢٠٠٢)، هذا البديل قابل للتطبيق، وقد أعد الجيش الإسرائيلي العدة لذلك. مع ذلك، وفيما عدا التخوف من تورط في أثناء احتلال القطاع، فإن جوهر المشكلة في هذا البديل يكمن في غياب منطق إستراتيجي موجب، يقضي إلى قيام سلطة بديلة في غزة، والتي في غيابها ستجر إسرائيل إلى الفرغ لفترة طويلة في «المستنقع» الغزي. بناء على ذلك، وفي اعتبارات التكلفة والجدوى، فإن مثل هذه الخطوة العسكرية في حد ذاتها، لا تضمن تحقيق مكاسب كافية على المدى البعيد، في مقابل الأثمان الباهظة المتوقعة نتيجة لها، حتى في مجال الشرعية (فقدان الإجماع الداخلي - الإسرائيلي- مع مرور الوقت، ونزع الشرعية- عن إسرائيل- في الساحة الدولية) وفي المجال الاقتصادي (عبء ثقيل وخطير على الميزانية وعلى الجيش الإسرائيلي).

فرصة لإحداث تغيير إستراتيجي

علاوة على الصعوبة الضمنية والإشكالية الكامنة في كل بديل من البدائل المذكورة أعلاه، ومن ضمن ذلك بديل الردع، فإن القاسم المشترك بينها جميعا، يتمثل في أنها بدائل جزئية، فهي تتعاضد مع قطاع غزة كوحدة منفصلة، ولا تقدم إجابة لليوم التالي في الساحة الفلسطينية- إجابة ملموسة لمشكلة الجمود السياسي، والتصعيد المستمر بعد فشل العملية السياسية. لذلك فإن أي قرار إسرائيلي في هذا السياق يجب أن ينظر إلى الأمام، إلى المدى البعيد، وأن

يأخذ في الحسبان مجمل الساحة الفلسطينية والتطورات في الساحة الإقليمية.

ي طرح الوضع الراهن فرصتين أمام إسرائيل، الأولى تتجسد في زعامة محمود عباس (أبو مازن)، الذي يشكل في سلوكه وتوجهه المعتدل بصورة منهجية، ورنا مضادا حقيقيا لحركة «حماس» ونهجها الراديكالي، والفرصة الثانية تتمثل في النظام المصري برئاسة المشير عبد الفتاح السيسي، والذي يرى في أبو مازن زعيما شرعيا للشعب الفلسطيني، وبمقت «حماس» وأربابها «الأخوان المسلمين» في مصر، ويشكل ورنا مضادا إقليميا، مقابل دول مثل تركيا وقطر اللتين تدعمان وتراهنان على الإسلاميين.

وبغية تحريك وتفعيل هاتين الفرصتين، يتعين على إسرائيل أولا أن تحسم في شأن المعضلة المركزية المتعلقة بفهم الصلة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن تختار بين موقف «الفصل الإستراتيجي» الذي انتجته طوال السنوات الأخيرة- والذي كرس سلطة «حماس» في قطاع غزة وعزز نهج «المقاومة»- وبين توجه حل «دولتين لشعبيين» المرتكز على رؤیة المنطقتين كوحدة إقليمية واحدة، والذي يقضي بالتالي تقوية العناصر المعتدلة في الساحة الفلسطينية وفي مقدمها الرئيس محمود عباس كمسؤول وحيد عما يحدث في الضفة والقطاع، وهذا بطبيعة الحال على فرض أن إسرائيل مستعدة، في نهاية المطاف، للاعتراف بدولة فلسطينية قابلة للحياة، والسعي قولاً وعملاً للتوصل إلى اتفاق دائم، إن مثل هذا الحسم سيتيح لإسرائيل (خاصة الآن، بعد انطلاق العملية البرية المحدودة) وضع حركة «حماس» أمام إنذار حقيقي ستكون مضطرة بموجبه إلى الاختيار بين احتلال عسكري كامل لقطاع غزة يؤدي إلى تقويض وجود الحركة عسكريا وسلطويا، وإعادة سيطرة السلطة الفلسطينية على القطاع بمساعدة مصر، وبين اعتراف «حماس» بالسلطة الفلسطينية والرئيس عباس كجهة سلطوية عليا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك مقابل بقاء «حماس» والسماح بوجودها كحركة اجتماعية- سياسية، غير سلطوية. ويتطلب هذا الأمر موافقة إسرائيلية (حتى وإن كانت موافقة «ضمنية») على نوع من التوافق الداخلي- الفلسطيني، الذي يكرس زعامة الرئيس عباس ويمكنه من قيادة الحوار مع إسرائيل ومصر ودول أخرى في المنطقة، حول التوصل إلى تهدئة مستقرة وإعادة إعمار ومستقبل قطاع غزة. إن استعداد «حماس» لقبول مثل هذه الخطوة (حتى وإن من وراء الكواليس)، سيتيح تحقيق استقرار وهدوء داخليين في

الساحة الفلسطينية، مما سيوفر للرئيس عباس الوسائل اللازمة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار والشروع بخطوات لإعادة الاستقرار والإعمار والنظام في قطاع غزة. وسوف يشكل هذا الأمر، فيما بعد، أساسا لإجراء انتخابات، في ظروف مختلفة، يقرر فيها السكان بصورة حرة وديمقراطية، مستقبل القطاع والكيان الفلسطيني.

وبمقدار ما يكون الإنذار الذي تضعه إسرائيل أمام «حماس» إنذارا جادا وموثوقا، ويكون المقابل (الجزرة) معقولا في نظرها، بمقدار ما ستزداد الفرصة في أن تختار «حماس» طريق البقاء عوضا عن الانهيار والزوال. إن مثل هذا الحسم الإستراتيجي يتطلب استعدادا من الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني، للعمل فيما بعد على دفع العملية السياسية نحو التوصل إلى اتفاق دائم، ولذلك، يتعين على الطرفين استخلاص العبر والدروس المطلوبة من إخفاقات الماضي (ومن ضمن ذلك من جولة المفاوضات الأخيرة)، والعمل من أجل: دفع مفاوضات مباشرة تستند إلى الثقة بين زعماء الجانبين، والاعتماد على «مرجعيات» مفضة تعكس التقدم الذي أحرز في المحادثات حتى الآن، والامتناع ولبوع «شروط مسبقة» للعودة إلى مائدة المفاوضات، فضلا عن ضرورة صيغة جديدة تحول دون المرواحة في المكان، جنبا إلى جنب، وفي موازاة ذلك، يتعين على إسرائيل العمل على دفع وتشجيع توجه إقليمي يرتكز على تبني «مبادرة السلام العربية» كإطار موجه للعملية السياسية، وكأساس لمساعدة إقليمية في دفع التوصل إلى اتفاق. إن من شأن مثل هذه المبادرة أن توفر شرعية لإزعاء الجانبين للإقدام على خطوات مؤلمة في الطريق نحو تطبيق الاتفاق الدائم، ففي رؤية للمدى البعيد، يشكل الاتفاق الدائم الحل الوحيد الذي يتيح إلقاء مسؤولية دولانية على الفلسطينيين، وبمهد الطريق إلى موافقتهم على نزع السلاح. كذلك فإن الاتفاق الدائم يتيح طرح خيار حقيقي أمام الشعب الفلسطيني، في أن يختاروا، بصورة ديمقراطية وموثوق بها بين تحسید التطلعات الوطنية الفلسطينية على أساس دولة قابلة للحياة، وبين طريق «المقاومة» الذي تبناه حركة «حماس»، فمثل هذا الاختيار يمكن أن يشق الطريق نحو التوصل إلى حل طويل الأمد، من شأنه أن يؤدي بطبيعة الحال إلى حل مشكلة قطاع غزة أيضا.

^[*] مقدم احتياط عضو «مجلس السلام والأمن» الإسرائيلي الذي يضم مجموعة واسعة من كبار الضباط والمسؤولين الأمنيين السابقين، مترجمة خاصة.

إعداد: برهوم جرابيسي

«المشهد الاقتصادي»

موجز اقتصادي

ارتفاع سعر صرف الدولار-

«رابحون» و «خاسرون»

سجل سعر صرف الدولار أمام الشيكسل حتى مطلع الأسبوع الجاري ارتفاعا بنسبة ٤٪ عما كان عليه حتى مطلع شهر تموز الماضي، عشية بدء العدوان على قطاع غزة. ويعزو المحللون والمسؤولون في المؤسسات المالية الرسمية هذا الارتفاع إلى المعطيات الاقتصادية في إسرائيل للربع الثاني من العام الجاري، إذ أن النمو سجل أضعف نسبة منذ سنوات عديدة، ١,٧٪. ويضاف إلى هذا تراجع الحركة الشرائية في ظل التوتر الأمني في الشارع الإسرائيلي، وغيرها من الانعكاسات الاقتصادية للعدوان. ويتوقع مراقبون أن يواصل سعر صرف الدولار أمام الشيكسل الارتفاع إلى مستوى يتجاوز فيه حاجز ٣٦٦ شيكل للدولار، خاصة بعد تخفيض نسبة الفائدة الأساسية التي يطرحها بنك إسرائيل المركزي، إلى أدنى مستوى لها في تاريخ إسرائيل، ٠,٢٥٪. في الشهر الجاري أيول.

ويذكر أن بنك إسرائيل المركزي والمؤسسات المالية الرسمية تسعى إلى أن يكون سعر صرف الدولار أعلى مما هو عليه الآن، والحد الأدنى الجديد الذي باتت «تتوخاه» هو ٣٦٧ شيكل للدولار، رغم أنه قبل ذلك كان المتوخى ٣٧٨ شيكل، علما أن سعر صرف الدولار كان حتى أوائل العام ٢٠٠٧، نحو ٤٣٦ شيكل للدولار، وأعلى سعر سجله الدولار كان في العام ٢٠٠٤، حين لامس سعره ٥ شواكل للدولار.

ومن أبرز عوامل انخفاض سعر صرف الدولار، إضافة إلى تراجعات الاقتصاد الأميركي، هو تطور سوق العملات الأجنبية في إسرائيل، وسيطرة حيتان مال محليين وأجانب على هذه السوق، نظرا لما يرونه من استقرار اقتصادي في إسرائيل، مقارنة مع الأزمات التي عصفت بالدولار المتطورة في السنوات السبع الأخيرة.

ويذكر هذا أن المعاهد العالمية، التي تفحص مستوى المعيشة من جميع جوانبه وتقارنه بين دول العالم المختلفة، خاصة بين الدول المتطورة، تتعامل مع إسرائيل على أساس سعر صرف الدولار.

ويرى المحللون والمسؤولون أن سعر صرف الدولار المتدني يسجل خسائر مالية لقطاع الصادرات، الذي سجل خلال العقد الأخير ارتفاعا بأكثر من ٢٥٠٪، وتدني سعر الدولار يعني تدني المردود المالي بالسعر المحلي، وهذا من ناحيتهم الجانب الأكثر سلبية لسعر صرف الدولار.

أما الخاسرون، الذين لم أن يلمسوا نتائج ارتفاع سعر صرف الدولار، هم بالأساس المستهلكون، الذين سيدفعون الثمن بارتفاع الأسعار المتوقع للوقود والسلع المستوردة، وللبضائع التي تعتمد على المواد الخام المستوردة.

أرباح البنوك لن تمنع فصل مئات العاملين فيها خلال سنوات!

سجلت البنوك الإسرائيلية في الربع الثاني من العام الجاري أرباحا عالية نسبيا لما يواجهه الاقتصاد، وتتراوح ما بين ٣,٥٪ وحتى ما يقارب ٨٪، ما يعني مئات ملايين الدولارات، لكن التقارير السنوية تبقى أوضع لحجم أرباح البنوك، التي تشهد سنويا ارتفاعات متفاوتة في أرباحها، حتى في ظروف الأزمات الاقتصادية.

لكن كل هذا لن يمنع فصل مئات العاملين من البنوك، في إطار ما يسمى «تنجيع العمل»، الذي يركز كثيرا على قطاع الحوسبة، وحتى الآن يقارب بنك ديسكوت، الذي يعد ثالث البنوك في إسرائيل، أنه سيقصص عدد العاملين فيه خلال سنوات بأكثر من ألف وظيفة، من بينها ٧٠٠ وظيفة سيتم إغلاقها حتى نهاية العام ٢٠١٧، وأن غالبية هذه الوظائف سيتم إغلاقها بعد خروج موظفين إلى التقاعد، أو باستقالات إرادية من موظفين قدامى، على أن تكون المرحلة الثانية من إغلاق الوظائف حتى العام ٢٠١٩. ويقول البنك إن تكلفة إغلاق الوظائف حتى العام ٢٠١٧، ستكون لمرة واحدة وبنحو ٥٤ مليون دولار.

ويشار إلى أن البنوك في إسرائيل تستخدم منذ سنوات شركات قوى عاملة، لتوظيف موظفين في وظائف بنكية أولية، مثل تقديم الخدمات الجارية لأصحاب الحسابات، ويعمل آلاف الموظفين عمليا بآجور الحد الأدنى، ومن دون الحق بالتثبيت في العمل، وهي ظاهرة منتشرة في إسرائيل وتصل أيضا إلى القطاع العام.

قريبا: منع استعمال أكياس النايلون في شبكات التسوق!

أقرت الحكومة الإسرائيلية مشروع قانون بادرت له وزارة حماية البيئة، ويقضي بتخفيض استخدام أكياس النايلون في إسرائيل، نظرا لما تسببه من تلوث بيئي متعدد، بدءا من الصناعة، وحتى مخلفات الأكياس، ومن المفترض أن يطرح القانون على الكنيست للتصويت عليه، في الدورة الشتوية المقبلة، التي ستفتتح في نهاية تشرين الأول المقبل.

وسيتم تطبيق القانون على شبكات التسوق الكبرى، التي تسيطر على أكثر من ٧٠٪ من سوق المواد الغذائية، إذ سيتم استبدال أكياس النايلون، بأكياس ورقية، ومن ثم سلال دائمة الاستعمال، أو سلال خفيفة، بالإمكان استخدامها عدة مرات، وقادرة على حمل حتى ١٥ كيلوغراما.

كما يقضي القانون بأن يضطر كل مستهلك لدفع ما بين ٥٠ إلى ٦٠ قرشا (الشيكسل ١٠٠ قرش - أوغرة حسب التسمية الإسرائيلية) مقابل كل كيس نايلون، في حال أمر على استخدام النايلون بدلا من السلال، التي سيحصل عليها مع بدء تطبيق القانون منجانا من شبكات التسوق.

وحسب الاحصائيات الإسرائيلية، فإن إسرائيل تستخدم سنويا لا أقل من ملياري كيس نايلون، وتحولت إلى عيب بيئي، بدءا من إنتاجها وما تسببه من تلوث، وحتى القائها في جمعات النفايات، إذ يتكرر التلوث ثانية مع حرقتها.

ويقول وزير حماية البيئة، عمير بيرتس، إن هذا القانون هو واحد من سلسلة قوانين أقرت في السنوات الأخيرة، وأخرى تنتظر إقرارها، وكلها تساهم في تنقية البيئة.

خلافات بين بنك إسرائيل والمالية حول حجم الميزانية العامة ونسبة العجز

* **بنك إسرائيل يطالب بلجم العجز في الميزانية حتى ٣٪ من الناتج العام، ووزارة المالية تطالب بـ ٣,٥٪ * مجموع ما ستلتفاه وزارة الدفاع وبضمنها الجيش زيادة على ميزانيتها في العامين الجاري والمقبل يتجاوز ٣ مليارات دولار * كل ميزانيات وزارات الخدمات الاجتماعية مرشحة لتقليصات في ميزانياتها لتحويلها إلى وزارة الدفاع * ميزانية تقشفية على الأبواب عنوانها تمويل العدوان على غزة ما قد يخفف من الإجراءات الاحتجاجية ***



العدوان على غزة: آثار اقتصادية.

الميزانية الأساسية لوزارة الدفاع، التي تصرف ميزانية الجيش، نحو ٥٣ مليار شيكل، وهي ما تعادل ١٥,٢ مليار دولار، ولكن في السنوات الأخيرة لم تهبط ميزانية الجيش الأساسية عن ١٦ مليار دولار، إذ يضاف إليها سنويا ما بين مليار إلى ملياري دولار، زيادة يتلقاها الجيش خلال السنة من الميزانية الاحتياطية، ومن ميزانيات فائضة من مختلف الوزارات، ويضاف إلى كل هذا أكثر من ٣ مليارات دولار سنويا، هي الدعم العسكري الأميركي الثابت لإسرائيل.

ويطالب الجيش حاليا ما يعادل ٣,١ مليار دولار لتغطية تكلفة العدوان على غزة، واستعادة كل الاحتياطي من الأسلحة والذخيرة، وكما يبدو فإن هناك شبه تفاهم حول ما يطلبه الجيش، إلا أن وزارة المالية تعتبر أن ما تم تحويله للجيش، في الشهرين الأخيرين، بنحو ١,٣ مليار دولار، سيكون جزءا مما يطلبه الجيش، ولكن هذا سيواجه معارضة في الجيش الذي يطالب بزيادة أكبر. وكما يبدو فإن الحكومة لن تنتظر الميزانية العامة، وتسعى إلى تقليص العيب عن ميزانية العام المقبل ٢٠١٥، من خلال تمويل جانب من تكلفة العدوان من ميزانية العام الجاري، فبدائية حوّلت الحكومة جزءا من الاحتياطي في الميزانية، إضافة إلى فائض في بعض وزارات الخدمات الاجتماعية، لتمويل الجيش.

ويوم الأحد الأخير، أقرت الحكومة إجراء تقليص في الميزانية العامة الحالية بما يعادل ٤٢٠ مليون دولار، على أن يبال تقليص جميع الوزارات، باستثناء وزارة الدفاع، التي تصرف على الجيش.

الفائدة في أدنى مستوى لها -٢,٥٪. كانعكاس لتباطؤ اقتصادي شديد!

* **بنك إسرائيل يقرر تخفيض الفائدة البنكية إلى أدنى مستوى لها عرفته إسرائيل * القرار ضمن محاولة البنك لمواجهة حالة التباطؤ، ونسب التضخم التي تتراوح ما بين «السلبية» والصفر * حالة التباطؤ تشهدها إسرائيل منذ نهاية العام ٢٠١٣ وهي مستمرة، وجاء العدوان على غزة ليزيد ويضرب أكثر الحركة الشرائية***

بسبب كثرة العرض، وهو الذي شد التضخم إلى محيط صفر بالمئة، بينما الفروع الأخرى في سلة المشتريات شهدت ارتفاعا بالأسعار، مشيرا إلى أن النمو في العام ٢٠٠٠ سجل بنسبة ٨٪، وفي العام ٢٠٠٦ بنسبة ٥,٥٪. أما التضخم في هذا العام وفي الأشهر الـ ١٢٪ الذي يدور حول صفر بالمئة، فهو يعكس حالة تباطؤ شديد في السوق، وأسعار البيوت في ارتفاع.

ويتابع بلوتسكرك كتابا أنه من الصعب حاليا تحديد حجم انعكاسات «عملية الجرف الصامد» على الاقتصاد، ولكن هناك فروع باتت تعاني، وخاصة قطاع السياحة، ولهذا فإننا لا نتوقع أن يرتفع النمو في هذا العام عن سقف ١,٥٪ أقل بنسبة ١٪ عن العام الماضي ٢٠١٣، وهذا يتطلب من الحكومة القيام بإجراءات استثنائية، ومن أهمها رفع الرواتب، في اتفاق عام وشامل، وقال إن رفع الرواتب من شأنه أن ينعكس إيجابا على الاقتصاد، ويشجع حركة المشتريات، خاصة في ظل انخفاض الفائدة البنكية إلى أدنى مستوياتها.

انخفاض البطالة

وعلى الرغم من حالة التباطؤ الاقتصادي إلا أن البطالة مستمرة في الانخفاض، بحسب تقرير مكتب الإحصاء المركزي الذي قال إن نسبة البطالة بين الشريحة السكانية من عمر ١٥ عاما إلى ٦٤ عاما، قد انخفضت من ٦,٥٪ في شهر حزيران إلى نسبة ٦,٢٪ في تموز الماضي، بينما البطالة في الشريحة العبرية، التي في جيل العمل تدنت، من ٥,٣٪ في شهر حزيران إلى ٥٪ في شهر تموز.

وبحسب التقرير، فقد بلغ عدد العاملين في إسرائيل ٣,٥٥ مليون نسمة، و٧٨٪ من بينهم يعملون في وظائف كاملة، بمعنى ٣٥ ساعة أسبوعيا. ويتبين المعطيات أن نسبة الذين يعملون بوظائف كاملة قد ارتفعت بنسبة ١٪ في تموز.

ويرى مراقبون أن انخفاض البطالة، وازدياد أعداد العاملين، يشير إلى أن ضعف الحركة الشرائية في الأسابيع الأخيرة، يعود إلى تراجع الحركة في الشارع على خلفية التوتر الأمني، ما يعني بحسبه أنه إذا ما استقر الهدوء في الأشهر المتبقية من العام الجاري، فإن الحركة الشرائية ستسجل ارتفاعا مقارنة مع هذه المرحلة.

يدور خلاف حاد بين بنك إسرائيل المركزي، ووزارة المالية، حول إطار الميزانية العامة، وأهدافها ومواردها، إذ أن البنك يطالب بلجم العجز في الميزانية العامة، كي لا تفقد إسرائيل مكانتها في المؤسسات المالية العالمية، ومنعا لتضخم الدين العام، ولهذا فإن البنك يطالب برفع ضرائب بنحو ١,٧ مليار دولار، الأمر الذي تعترض عليه وزارة المالية ووزيرها يائير لبيد، الذي يريد رفع العجز، من أجل منع تقليصات ورفع ضرائب.

فقد أدى العدوان على غزة في الأسابيع الأخيرة إلى تعطيل إعداد الميزانية العامة للعام المقبل ٢٠١٥. إذ كان من المفترض أن تقر الحكومة أطرها العام وأهدافها ونسبة العجز فيها، في شهر تموز الماضي، على أن تقر الخطوط العريضة للميزانية في شهر، ومن ثم تقرها نهائيا في الشهر الحالي أيول، وطرحها على الكنيست مع بدء الدورة الشتوية، في نهاية الشهر المقبل تشرين الأول.

إلا أن الجدول الزمني هذا، الذي تحكمه أنظمة حكومية وبرلمانية، قد انقلب بسبب العدوان، ما سيضطر الحكومة إلى إجراء تعديلات كثيرة، وجاء التغيير، ليس فقط بسبب انشغال الحكومة بالعدوان، وإنما بسبب عدم وضوح تكلفة الحرب العسكرية والمدنية، إذ أن تكلفة كهذه من المفترض أن تغطيها ميزانيته العاملين الجاري والمقبل.

وحتى إعداد هذا التقرير، لم تظهر معطيات واضحة حول حجم تكلفة الحرب العسكرية والمدنية، ويرى خبراء اقتصاد أن التكلفة المدنية على وجه التحديد، ستحتاج لعدة أشهر حتى يتبين حجمها الكامل، إن كان على مستوى الخسائر البيئية، أو التعويضات للمتضررين، على مستوى الأفراد والعائلات، وعلى المستوى الاقتصادي المتشعب.

وتقول وزارة المالية إن في نيتها مطالبة الحكومة برفع العجز في الميزانية العامة من ٢,٥٪ من الناتج العام، كما كان مقرا سلفا، إلى ٣,٥٪، ما يعني من نحو ٣ مليارات دولار، إلى ما يقارب ١٠ مليارات دولار، كي يكون بالإمكان تمويل تكلفة الحرب، دون إجراء تقليصات في الميزانية العامة أو رفع ضرائب، إلا أن بنك إسرائيل اختار في الأيام القليلة الماضية أن يكشف أمام الجمهور الخلاف بينه وبين وزارة المالية، إذ يطالب البنك بأن لا يزيد العجم في الميزانية العامة عن ٣٪، بادعاء أنه في حال طرأت مفاجآت، تتطلب زيادة في الميزانية العامة، فإن الحكومة قد تضطر إلى زيادة العجز، وأنه إذا ما أقرت الحكومة سلفا نسبة عجز ٣,٥٪ فإنها قد تصل حتى نهاية العام ٢٠١٥ إلى حوالي ٤,٢٪ من الناتج العام.

ويقول بنك إسرائيل إن زيادة العجز تعني زيادة الدين العام في إسرائيل، الذي شهد تراجعا كبيرا في السنوات الأخيرة، مقارنة مع حجم الناتج العام، ففي العام ٢٠٠٦ كان حجم الدين العام يساوي ٧٨٪ من الناتج العام، أما اليوم فإن الحديث يجري عن ٦٧٪ من حجم الناتج العام، أي حوالي ١,٨٨ مليار دولار، وفي حال ارتفع الدين العام، فإن مستوى تدريج إسرائيل في الاعتمادات الدولية سيتراجع، ما يؤدي إلى رفع الفوائد على ديونها.

كذلك يطالب بنك إسرائيل بإصرار برفع الضرائب، بشكل يزيد من مدخول خزينة الضرائب بنحو ١,٧ مليار دولار. ويتوقع بنك إسرائيل تراجع مداخيل الضرائب في السنة المقبلة، على ضوء استمرار التباطؤ الاقتصادي، كما يحذر بنك إسرائيل من أن مداخيل خزينة الضرائب ستشهد تراجعا في النصف الثاني من العام الجاري، على ضوء التباطؤ الحاصل في الاقتصاد، وخاصة في الحركة الشرائية، ما يعني أن التقلص قد يمتص الزيادة المحدودة، التي كانت في مداخيل النصف الأول من العام الجاري.

الإلا أن وزارة المالية ووزيرها يائير لبيد يرفضان رفع الضرائب، كما يرفض لبيد حتى الآن التنازل عن القانون الذي بادر له، قانون الإعفاء الضريبي عن البيوت، فهذا قانون يلوح به لبيد، زعيم حزب «يوجد مستقبل» ويعتبره إنجازا حزيا له، ويمنع كل ورجين يفتشترين بيتا لأول مرة بنسبة سكانية من المشاريع الاسكانية العامة، من ضريبة المشتريات بنسبة ١,٨٪. إلا أن القانون

الفائدة في أدنى مستوى لها -٢,٥٪. كانعكاس لتباطؤ اقتصادي شديد!

* **بنك إسرائيل يقرر تخفيض الفائدة البنكية إلى أدنى مستوى لها عرفته إسرائيل * القرار ضمن محاولة البنك لمواجهة حالة التباطؤ، ونسب التضخم التي تتراوح ما بين «السلبية» والصفر * حالة التباطؤ تشهدها إسرائيل منذ نهاية العام ٢٠١٣ وهي مستمرة، وجاء العدوان على غزة ليزيد ويضرب أكثر الحركة الشرائية***

إلا أن القرار لاقى ترحيبا واسعاً من الصحافة الاقتصادية، وأيضا من مختلف المحللين وخبراء الاقتصاد، معتبرين القرار بمثابة «شجاعة» ومؤشر لمستوى القيادة، علما أن فلوغ واجهت قبل أقل من عام معارضة شديدة من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير المالية يائير لبيد، لتعيينها في هذا المنصب. ويقول المدير العام الأسبق لوزارة المالية، شموليك سلفين، إن المحافظة أقدمت على خطوة شجاعة لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، الذي يمر بحالة نمو بطيء، وما من شك في أن «عملية الجرف الصامد» ستزيد من التباطؤ، الأمر الذي يلزم الدولة باستخدام كل الأدوات التي بحوزتها من أجل منع وصول الاقتصاد إلى حالة ركود.

التباطؤ يستفحل

وكانت مكتب الإحصاء المركزي قد أصدر معطيات عن الاقتصاد في الربع والنصف الثاني من العام الجاري، إذ سجل النمو في الربع الثاني من العام الجاري أدنى مستوى له في السنوات الأخيرة، ١,٧٪، بعد أن ارتفع بنسبة ٢,٨٪ في الربع الأول، كما أن الصادرات سجلت في النصف الأول ارتفاعا بنسبة ثقل ١٪، أما الاستيراد فقد تراجع في نفس الفترة بنسبة ٠,٠٪.

ومن أبرز المعطيات التي أثلقت الأوساط الاقتصادية، تراجع مستوى المعيشة، وهذا ما يظهر من خلال نسبة الاستهلاك الفردي، التي ارتفعت في النصف الأول من العام الجاري بنسبة ٢,٢٪، وهي نسبة متدنية جدا، خاصة وأن هذه النسبة كانت في النصف الثاني من العام الماضي ٣,٤٪، وفي النصف الأول من العام الماضي ٤,٤٪.

ويرى المحللون أن الارتفاع الطفيف في نسبة الاستهلاك الفردي، الذي هو أحد أهم محركات النمو، دليل على النمو الضعيف. ويتبين من المعطيات أن تراجع الحركة الشرائية طال حتى قطاع المواد الغذائية، الذي سجل تراجعا في النصف الأول من العام الجاري بنسبة ٢,٥٪.

ويقول المحلل الاقتصادي في صحيفة «يديעות أحرونوت» سيفر بلوتسكرك إن الاقتصاد الإسرائيلي شهد في ماضى حالة تضخم قريبة للصفر، ولكن هذا كان انعكاس لنمو اقتصادي، ويذكر خاصة العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠١، ويقول إن التضخم «الصفرى» في ذلك العامين كان بسبب انخفاض أسعار البيوت،

ورقة جديدة صادرة عن «مركز هرتسليا المتعدّد المجالات»:

تحدي الحيزّ تحت الأرضي (الأنفاق) كمكوّن جديد في «نظرية الأمن الإسرائيليّة»

تعريف:

ننقل هنا ترجمة كاملة لورقة تقدير موقف قدمت ونوقشت في نطاق «مركز هرتسليا المتعدّد المجالات» الذي يعقد «مؤتمر هرتسليا السنوي حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي». وتتناول هذه الورقة التي أعدها الأستاذ الجامعي شأؤول شاي، تحدي الحيز تحت الأرضي (الأنفاق) كمكوّن جديد في نظرية الأمن الإسرائيلية، وتوصي بالتعاطي مع هذا الحيز كساحة قتالية ذات سمات خاصة، على غرار ساحات البر والبحر والفضاء والساير- الحيز الافتراضي، وباعتباره مكونا من ضمن مكونات نظرية الأمن الإسرائيلية.

توطئة

كشفت عملية «الجرف الصامد» تحديات جديدة أمام الجيش الإسرائيلي، تتعلق بسبيل مواجهة شبكة من الأنفاق المركبة، الهجومية والدفاعية، على نطاق منقطع النظير، وبرزت الفجوات القائمة في الوسائل اللازمة لمواجهة هذا التحدي. من هنا فإن الاستخدام الأخذ في الزيادة والانتساع للحيز تحت الأرضي من جانب العدو في الساحتين الفلسطينية واللبنانية، وربما أيضا في جبهة هضبة الجولان، وما ينطوي عليه هذا التحدي من أبعاد مركبة وشائكة، يقضي التعااطي مع الحيز تحت الأرضي (الأنفاق) كساحة قتالية ذات سمات خاصة، على غرار ساحات البر والبحر والجو والفضاء والحيز الافتراضي، واعتباره مكونا من ضمن مكونات نظرية الأمن الإسرائيلي.

وتعكس عملية «الجرف الصامد» التقدم الهائل الذي طرا على قدرة إسرائيل في الدفاع عن الجبهة الداخلية، ويعود ذلك، إلى حد كبير، إلى الإقرار بأن هذه المسألة تعتبر مشكلة مركزية لامن القومي، تقتضي تكثيف الجهود لإيجاد الحلول الملائمة لها.

إن الإقرار بتحديات مواجهة الحيز تحت الأرضي كتحد على مستوى الأمن القومي الإسرائيلي، من شأنه أن يفضي إلى تجنّد قومي لإيجاد حلول لهذه المسألة التي لم تجد حلا لها حتى الآن.

خلفية

استخدمت الأنفاق لأغراض عسكرية منذ العصور القديمة، ونشأت الحاجة لاستخدامها لأغراض القتال في ضوء تطور المدن المحصنة، ومعارك الحصار، سواء من جانب المدافعين أو المهاجمين.

وقد ظهر استخدام الأنفاق وتطوّر في الحضارات المختلفة، بدءا من الصين في الشرق وحتى أوروبا في الغرب، ومما لا شك فيه أن التطور العلمي في مجالات الهندسة والجيولوجيا والقدرات التكنولوجية، ولا سيما في مجال صناعة المناجم وشبكات الموصلات، ساهم بصورة كبيرة في تحسين وتطوير القدرة على استخدام الحيز تحت الأرضي، ليس للأغراض المدنية وحسب، وإنما للأغراض العسكرية أيضا، حين استعدت الضرورة.

وقد تطور استخدام الحيز تحت الأرضي بشكل عام، والأنفاق بشكل خاص، للأغراض العسكرية، على صعيدين أو مستويين:

استخدام الحيز تحت الأرضي من جانب الطرف الضعيف في نزاعات محدودة غير متناظرة، استخدام الحيز تحت الأرضي من جانب جيوش نظامية كساحة عمل مكملة للمعركة البرية (كما حصل في الحربين العالميتين الأولى والثانية والحرب الكورية وغيرها). وثمة في هذا السياق أدبيات غزيرة تتناول هذا المجال، ومن المصطلحات الرئيسية التي تستخدم لوصف القتال في الحيز تحت الأرضي: Underground Warfare, Subterranean Warfare, Tunnel Warfare

يتسم العالم اليوم بنزاعات وحروب غير متناظرة إحدى سماتها هي المواجهة بين

أطراف (أو دول) متنفذة تستطيع على الحيزات الأرضي والجوي والبحري، وبين خصوم دونها قوة، يلجأون للعمل من داخل الحيز تحت الأرضي الذي يحمئهم من تقليص فاعلية وسيطرة أعدائهم.

ولم يكن من باب الصدفة قيام الطرف الضعيف في معظم النزاعات والحروب

غير المتناظرة في العصر الحديث، باستخدام الحيز تحت الأرضي على نطاق واسع.

كما حصل في حروب فيتنام وأفغانستان والشيشان ولبنان والنزاع الإسرائيلي-

الفلسطيني في قطاع غزة. وتبين التجربة التاريخية أن الحيز تحت الأرضي يمكن أن يخلق تحديات جادة وكبيرة حتى أمام جيوش قوى عظمى، إذا ما قرر الخصم استخدام

هذا الحيز بصورة ذكية ومدروسة لأغراضه.

«حزب الله» والحيز تحت الأرضي

في أعقاب انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان في أيار ٢٠٠٠، أعاد «حزب الله» انتشاره في جنوب لبنان، وأقام شبكة مواقع تحت أرضية أطلق عليها «محميات طبيعية». وقد حدد الحزب ثلاثة أغراض رئيسية لهذه «المحميات»: قاعدة انطلاق لأعمال هجومية على مقربة من الحدود، تشويش حركة قوات الجيش الإسرائيلي في لبنان، وتنفيذ عمليات إطلاق قذائف صاروخية باتجاه أهداف داخل الأراضي الإسرائيلية، أو لضرب قوات إسرائيلية تتوغل داخل الأراضي اللبنانية.

وفقا لهذا التصور فقد شكلت كل «محمية» قاعدة قادرة على العمل والبقاء بصورة ذاتية، ولهذا الغرض نظم «حزب الله» المنطقة كوحداث منفصلة تمتلك كل وحدة منها القدرة على مواصلة العمل بشكل مستقل وغير مرتبط بما يحدث خارجها.

وقد استخدمت هذه المواقع أو «المحميات الطبيعية» خلال حرب العام ٢٠٠٦، لإطلاق الصواريخ، وخاصة الصواريخ قصيرة المدى (حتى ٢ كم) على شمالي إسرائيل، والتي لم يتوقف أو يتقلص إطلاقها، طوال فترة الحرب، حتى بعد عمليات القصف الجوي والمدفعي المكثفة التي تعرضت لها شبكة هذه المواقع والأنفاق الحصينة في جنوب لبنان. صحيح أن وجود هذه «المحميات» كان معروفا لدى الجيش الإسرائيلي قبل اندلاع الحرب، لكن المفاجأة كانت في مستوى تحصينها وقدرتها على الصمود، ومما لا شك فيه أن جل نجاح «حزب الله» في حرب لبنان الثانية تمثل في الاحتفاظ بالقدرة على مواصلة إطلاق الصواريخ باتجاه العمق الإسرائيلي منذ اليوم الأول للحرب (التي استمرت ٢٤ يوما) وحتى نهاية يومها الأخير. وقد توصل «حزب الله» بعد هذه الحرب إلى استنتاج مؤدها أن استخدام الحيز تحت الأرضي برهن على جدواها كطريقة ناجعة لتجنب وقوع خسائر كبيرة في صفوف مقاتليه، وساعد في الوقت ذاته في الاحتفاظ

بالقدرة على مواصلة القتال، وخاصة قدرة إطلاق الصواريخ. وفي السنوات التالية لحرب العام ٢٠٠٦، أجرى «حزب الله» عملية مراجعة شاملة لطرق عمله وأشكال انتشار قواته في جنوب لبنان، تضمنت استخلاص العديد من العبر والدروس، وتكريس تفكير عميق بشأن سيناريو الحرب المقبلة ضد إسرائيل، في ضوء الواقع الجديد في المنطقة والإقليم، ونمط التفكير المختلف لدى الجيش الإسرائيلي. وقد أفضت هذه العملية التي مر بها «حزب الله» إلى تغييرين مركزيين: الأول نقل جزء من المواقع، ومن ضمن ذلك مواقع تحت أرضية (محميات طبيعية)، من المناطق المفتوحة القريبة من الحدود مع إسرائيل إلى داخل القرى والمناطق العمرانية، والعمل في المقابل على بناء عدد من الخطوط الدفاعية تمتد من خط الحدود مع إسرائيل إلى عمل الأراضي اللبنانية، ويتدر «حزب الله» أن من شأن هذه العملية أن تحسّن قدرة مقاتليه على الصمود في مواجهة مقبلة مع الجيش الإسرائيلي. على هذا الأساس قام «حزب الله» ببناء شبكة مواقع واسعة النطاق تحت الأرض تتمتع بقدرة تحصين وحماية عالية، مرتبطة بالمواقع الدفاعية التي أقيمت في المناطق المبنية في المدن والقرى في جنوب لبنان. وعليه فقد تحولت كل واحدة من الـ ١٦٠ قرية الواقعة جنوب نهر الليطاني، إلى منشأة عسكرية محصنة، لتندمج بذلك في الخطة الدفاعية لمنظمة «حزب الله» في المنطقة، إذ أقيمت في هذه القرى شبكات أنفاق لأغراض القتال وتخزين الأسلحة والذخائر، فضلا عن غرف عمليات واستخبارات وحدات هندسة وغيرها، وليس من المستبعد أن يكون «حزب الله» قد أقام أيضا شبكة اتصالات سريعة بين القرى غايتها تحسين التنسيق بين القيادات الميدانية في المواقع المختلفة، سواء فيما يتعلق بمستوى وتيرة النيران ومواقيت إطلاق القذائف الصاروخية، أو كجزء من تقديم مساعدة ناجعة أكثر لنقاط ومواقع تتعرض للهجوم.

بالإضافة إلى ذلك فقد بدأ «حزب الله» المنطقة الواقعة شمالي نهر الليطاني لتشكّل منطقة قتال موازية للمنطقة الواقعة جنوبي النهر، وقد نبغ المنطق الكامن خلف هذا الانتقال من نية المنظمة توفير مناعة ووقاية لتشكيلاتها من مناوراة برية للجيش الإسرائيلي أو حركة التنفاف (طويق) عمودية، وإتباع استراتيجيا إطلاق (صواريخ) متعددة الطبقات، لا تكون شبكة منصات الإطلاق بموجيها متحركة في غالبيتها إلى الجنوب من نهر الليطاني كما كان عليه الوضع في أثناء الحرب، لكنها ستكون محصنة وحماية بصورة كافية أمام اجتياحات برية وغارات جوية إسرائيلية. في السنوات الأخيرة أثير مرارا، وبعدة أكبر في أعقاب عملية «الجرف الصامد»، السؤال حول ما إذا كان «حزب الله» قد قام أيضا (على غرار حركة «حماس») بحفر أنفاق هجومية لغرض التسلل إلى داخل مناطق شمالي إسرائيل ومهاجمة أهداف عسكرية و/ أو مدنية، أو حفر أنفاق مفخخة بالمتفجرات لضرب أهداف إسرائيلية. حتى الآن لم تكشف التحريات والفحوصات التي قامت بها الجهات الأمنية الإسرائيلية عن وجود مثل هذه الأنفاق على الحدود بين إسرائيل ولبنان.

الحيز تحت الأرضي في قطاع غزة

أدى ترسيم خط الحدود بين مصر وإسرائيل، في نطاق معاهدة السلام بين الدولتين، إلى شطر مدينة رفح إلى قسمين أحدهما (الشرقي) بقي تحت السيطرة الإسرائيلية، فيما انتقل الشطر الغربي من المدينة إلى السيطرة المصرية. في أعقاب ذلك أنشأ سكان رفح شبكة أنفاق تربط بين شطري المدينة، جرى عبرها تهريب البضائع والوسائل القتالية. بعد توثيق اتناقيات أسلو وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة. وظلت هذه الأنفاق تستخدم لأغراض التهريب سواء من جانب عناصر جنائية، أو من جانب منظمات مسلحة وأجهزة تابعة للسلطة الفلسطينية. وقد ازداد استخدام الأنفاق لأغراض تهريب الوسائل القتالية بشكل ملحوظ خلال الانتفاضة الثانية، كما استخدمت للمرة الأولى في مهاجمة مواقع عسكرية إسرائيلية. وفي أعقاب انسحاب الجيش الإسرائيلي (الانفصال) من قطاع غزة طرأ ارتفاع ملموس على حجم عمليات تهريب الأسلحة والوسائل القتالية إلى القطاع، وشكلت عمليات التهريب مصدرا رئيسيا لتسلح غير مسبوق لحركة «حماس» وغيرها من الفصائل، أتاح لها خوض جولات مواجهة مسلحة متكررة ضد إسرائيل، أبرزها عملية «الرصاص المصوب» (٢٠٠٨-٢٠٠٩) وعملية «عمود السحاب» (٢٠١٢).

ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى أربعة عوامل مركزية ساهمت في تطوير البنية التحتية الربية لشبكة الأنفاق التي أقامتها حركة «حماس» في قطاع غزة: انفصال إسرائيل عن قطاع غزة، والذي أتاح لـ «حماس» حرية العمل من ناحية إقامة بنى تحتية عسكرية ومن ضمن ذلك شبكة الأنفاق.

اكتساب خبرة واسعة في بناء وتشغيل أنفاق التهريب على حدود القطاع مع مصر (ابتداء من العام ١٩٨٨).

استخلاص العبر من المواجهة العسكرية التي خاضها «حزب الله» ضد الجيش الإسرائيلي في حرب لبنان الثانية.

استخدام الحيز من جولات المواجهة التي خاضتها حركة «حماس» ضد الجيش الإسرائيلي، ابتداء من العام ٢٠٠١، والاستنتاج بأن الحركة (حماس) ستواجه صعوبة في مواجهة الجيش الإسرائيلي من فوق الأرض.

في ضوء ذلك، وإدراكا لحقيقة أن مواصلة العمل المسلح ضد إسرائيل تقتضي إيجاد السبل الملائمة للمواجهة والصمود أمام القرارات الجوية والبرية الفاعلة التي يمتلئها الجيش الإسرائيلي، شرعت حركة «حماس» بالاستعداد لذلك، مستلهمه ومستفيدة من خبرة وتجربة «حزب الله»، والذي طور منذ التسعينيات شبكة أنفاق ومنظومات ومواقع لإطلاق الصواريخ في جنوب لبنان، والتي برهنت وقفا لرؤية «حماس» على جدواها ونجاحاتها خلال القتال مع قوات الجيش الإسرائيلي في حرب لبنان الثانية (تموز- آب ٢٠٠٦).

غير أن «حماس» لم تكف بمحاكاة نموذج «حزب الله»، بل وسعت استخدام الحيز تحت الأرضي. فبالإضافة إلى بناء مواقع تحت الأرض لإطلاق الصواريخ، على غرار «المحميات الطبيعية» التي أقامها «حزب الله» في جنوب لبنان، أقامت «حماس» في قطاع غزة شبكة خنادق محصنة تستخدم كغرف قيادة وتحكم وكخابئ ومخازن للوسائل القتالية، إضافة إلى شبكة متشعبة من الأنفاق تربط بين هذه الخنادق وبين

مواقع عسكرية ومعسكرات تدريب ونقاط لإطلاق الصواريخ.

وقد طورت «حماس» نموذجا لشبكة تحت أرضية واسعة النطاق مدمجة ومرتبطة بمنظومات ومواقع دفاعية في مناطق مبنية مزدهمة بالسكان منطقة في ذلك من فرضية أن الجيش الإسرائيلي سيكُون مقيدا في عمله في مثل هذه المناطق، مما سيوفر لمقاتلي الحركة أفضلية في أية مواجهة الجانبين.

إلى ذلك، فقد شكلت سمات وطبيعة الأرض (رملية- طينية) في قطاع غزة عاملا مركزيا أتاح لـ «حماس» استخدام الحيز تحت الأرضي بصورة مكثفة وعلى نطاق واسع. وقد أقامت الحركة لهذا الغرض وحدة أنفاق يخدم في صفوفها بضغ مئات من أعضاء الجناح العسكري للحركة (كتائب عز الدين القسام) يتم اتقاؤهم بدقة وبعد تاهيل يستغرق فترة طويلة، وفي السنوات الأخيرة لقي العشرات منهم مصرعهم في أثناء قيامهم بمهام حفر وإعداد الأنفاق، التي استثمرت «حماس» في إنشائها جزئا كبيرا من أموال المساعدات المخصصة لتحسين الأحوال المعيشية للسكان وإصلاح البنية التحتية المهلهلة في قطاع غزة.

أنفاق غزة

يمكن القول إن ظاهرة الأنفاق ووجودها في قطاع غزة لم تكن في حد ذاتها أمرا مفاجئا للمؤسسة العسكرية والأمنية في إسرائيل تكشف فقط خلال عملية «الجرف الصامد» وذلك لأن هذه المؤسسة راقت بقدر استطاعتها نمو وتطور شبكة الأنفاق في القطاع. غير أن حجم الظاهرة والاستخدام التكتيقي- العملي للأنفاق من جانب حركة «حماس»، سواء للأغراض الهجومية أو الدفاعية، يدلان على فجوات استخباراتية وتقدير قاصر ومقنوع فيما يتعلق بأبعاد وانعكاسات وجود هذه الشبكة تحت الأرضية على المعركة الأخيرة.

أنفاق التهريب: شكّل استخدام الأنفاق مكونا مركزيا في جهود سائر الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة للتسلح وبناء وتعزيز القوة العسكرية، ومن ضمن ذلك لتحسين وتطوير منظومة السلاح الصاروخي (الصواريخ وقذائف الهاون) الذي استخدم ضد إسرائيل. وقد احتاجت الفصائل لهذا الغرض إلى توريد دائم للمواد المتفجرة التي استخدمت في تصنيع الصواريخ والقذائف، من هنا فقد أقيمت في القطاع «صناعة» كاملة للأنفاق التي حفرت على جانبي الحدود بين مصر وقطاع غزة، جرى عبرها تسويبا تهريب كميات كبيرة من المتفجرات والوسائل القتالية النظامية، مثل صواريخ «غراد» وفجر، وصواريخ مضادة للدبابات والطائرات.

في أعقاب سيطرة «حماس» على القطاع (في حزيران ٢٠٠٧) اتسع نطاق استخدام أنفاق التهريب ليشمل اغراضا إضافية إذ استخدمتها «حماس» أيضا لإدخال الأموال اللازمة للمحافظة على سلطتها، ولانتقال النشطاء من وإلى القطاع، وخاصة لتلقي التدريبات العسكرية في إيران وسوريا.

كذلك شكلت أنفاق التهريب على حدود القطاع مع مصر عنصرا مهما في اقتصاد قطاع غزة، حيث عملت هذه الأنفاق تحت إشراف حركة «حماس»، التي جنت عوائد مالية طائلة من تجارة التهريب. غير أن السلطات المصرية قامت، بأمر من الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي يرى في «حماس» منظمة إرهابية تعرض أمن مصر للخطر، بضرب وتدمير معظم هذه الأنفاق.

الأنفاق الهجومية: بدأ استخدام الأنفاق الهجومية في قطاع غزة عقب اندلاع الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) في أواخر أيلول العام ٢٠٠٠، واستمر بعد تنفيذ خطة الانفصال الأحادية الجانب وانسحاب الجيش الإسرائيلي في أيلول ٢٠٠٥، ثم شهد هذا الاستخدام اتساعا وتزايدا لمخوفين عقب سيطرة حركة «حماس» على قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧.

ويمكن الإشارة إلى نوعين رئيسيين من الأنفاق الهجومية:

أنفاق مفخخة، ويتم حفرها تحت مواقع أو أهداف أخرى، وتقوم عناصر المنظمة بوضع شحنة كبيرة من المتفجرات داخل النفق وتفجيرها تحت الهدف المحدد بغية إلحاق أقصى الضرر والخسائر في الأرواح والممتلكات.

أنفاق تسلل وتستخدم لتمكين العناصر المقاتلة من التسلل خفية، وسط التناف على العوائل الأرضية، إلى هدف إسرائيلي معين، لتنفيذ عملية قتل أو اختطاف والعودة عبر النفق إلى منطقة قطاع غزة (كما حصل في عملية اختطاف الجندي جلعاد شاليت).

وقد وقعت في سنوات الانتفاضة الثانية العديد من العمليات التي استخدمت فيها أنفاق هجومية لضرب ومهاجمة مواقع عسكرية إسرائيلية داخل قطاع غزة.

ومن أبرز هذه العمليات:

تفجير عبوة ناسفة تحت موقع «ترميت»، على الحدود بين إسرائيل ومصر (في ٢٦ أيلول ٢٠٠١) مما أسفر عن انهيار جزئي للموقع وإصابة ثلاثة جنود بجروح. تفجير عبوة ناسفة تحت موقع «حردون»، الحدودي (في ١٧ كانون الأول ٢٠٠٣) ولحقت نتيجة الانفجار أضرار مادية بالموقع من دون وقوع إصابات في الأرواح. تفجير موقع «هاورحان» في وسط قطاع غزة (في ٢٧ حزيران ٢٠٠٤) مما أسفر عن انهيار مبنى الموقع ومقتل جندي إسرائيلي وإصابة ٧ آخرين بجروح. تفجير نفق مفخخ تحت موقع عسكري إسرائيلي قرب معبر رفح، أسفر عن مقتل خمسة جنود إسرائيليين وإصابة ستة آخرين بجروح (في كانون الأول ٢٠٠٤).

بعد الانفصال، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة ظلت الفصائل الفلسطينية المسلحة ترى في الأنفاق وسيلة مركزية لتجاوز عائق الجدار الأمني المحيط بالقطاع والذي يعيق التسلل إلى داخل إسرائيل، ولذلك فقد عملت طوال السنوات الماضية على تطويرها وتوسيعها وتسهيل حركة وتنقل الأفراد داخلها، فضلا عن تزويدها بوسائل الاتصالات والكهرباء. وفي هذا السياق كان الهجوم الأبرز الذي نفذته عناصر الجناح العسكري لحركة «حماس» في حزيران ٢٠٠٦، حيث تسللت مجموعة من هذه العناصر عبر نفق هجومي إلى موقع قريب من معبر «كرم أبو سالم» وقتلت خلال الهجوم جنديين وجرحت أربعة آخرين واختطفت الجندي جلعاد شاليت إلى داخل القطاع.

وقد نجحت أجهزة الأمن والجيش الإسرائيلي في السنوات السابقة لعملية «الجرف



الصامد» في كشف وضرب عدد من الأنفاق الهجومية، وإحباط هجمات خططت حركة «حماس» لتنفيذها عبر هذه الأنفاق. ومن الأمثلة البارزة على ذلك النفق الذي اكتشف وضرب في آب ٢٠٠٦، والذي كانت وجهته «معبر كرمي»، حيث خطط لزرع عبوات ناسفة شديدة الانفجار عبر هذا النفق. بعد الانتهاء من حفره- تحت مقر الإدارة العسكرية الإسرائيلية للمعبر، وفي أوائل تشرين الثاني ٢٠٠٨ نفذ جهاز الأمن العام (الشاباك) بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي عملية إحباط ضد نفق جاهز كان من المقرر استخدامه في تنفيذ هجوم كبير في الجانب الإسرائيلي من الحدود مع قطاع غزة. وفي غضون العام ٢٠١٣ وكشفت وضربت ثلاث أنفاق حفرت على مسافة قريبة نسبيا من الجدار الأمني المحيط بالقطاع.

في المقابل فقد تمكنت عناصر حركة «حماس» خلال العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في قطاع غزة (الجرف الصامد) من تنفيذ أربع هجمات ضد أهداف ومواقع عسكرية داخل الأراضي الإسرائيلية عن طريق التسلل عبر أنفاق هجومية- وفي خضم العملية العسكرية ذاتها، تمكنت قوات الجيش الإسرائيلي من كشف وتدمير ٣٢ نفقا هجوميا امتدت إلى داخل الجانب الإسرائيلي من الحدود مع القطاع. وتشير هذه المعطيات إلى نوايا هجومية لدى الفصائل الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة كان من شأنها، فيما لو تحققت، أن تخلق تهديدا له أبعاد وانعكاسات إستراتيجية على دولة إسرائيل.

تحد كامن للحيز تحت الأرضي في ساحات أخرى

الساحة السورية: تقوم عناصر المعارضة الإسلامية المنخرطة في القتال ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد، باستخدام الحيز تحت الأرضي في مناطق مختلفة في سورية، وذلك بهدف توفير الحماية للمقاتلين والعتاد. إزاء تفوق القوات الموالية للنظام في ساحي الجب والمغفعية.

وقد شرع المتمردون الإسلاميون في العام ٢٠١٣ باستخدام أنفاق مفخخة أيضا ضد قوات الجيش الموالية للرئيس الأسد. ويعتبر الحادث الأبرز في هذا السياق تفجير نفق الألغام الذي حفره المتمردون تحت فندق «كارلتون»، في حصص مما أدى إلى انهيار مبنى الفندق بالكامل ومقتل عشرات من أفراد قوات الأمن النظام، الذين تمصنوا داخله، ووفقا لتقارير نشرت مؤخرا، فقد قام المتمردون بحفر أنفاق في مناطق حدودية بين سورية ولبنان.

وفي هذا السياق ليس من المستبعد قيام عناصر المعارضة الإسلامية المنتشرة في الجانب السوري من هضبة الجولان بشن هجمات ضد إسرائيل ومن ضمن ذلك عن طريق حفر واستخدام أنفاق للتسلل كذلك فإن «حزب الله» الذي يقاتل في سورية إلى جانب قوات النظام، يحتفظ أيضا بتواجد مقابيل جبهة هضبة الجولان، ومن الممكن أن يلجأ إلى استغلال خبرته الواسعة في استخدام الحيز تحت الأرضي، لغرض تنفيذ أعمال عسكرية في جبهة هضبة الجولان ضد إسرائيل.

ساحة الضفة الغربية: إن بناء الجدار الأمني (جدار الفصل) بين إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية في مناطق الضفة الغربية ومحيط مدينة القدس، يمكن أن يدفع المنظمات الفلسطينية إلى محاولة التغلب على هذا العائق بواسطة حفر أنفاق تحت الجدار لأغراض التسلل وتنفيذ الهجمات، أو حفر أنفاق مفخخة بالمتفجرات لضرب مستوطنات إسرائيلية في مناطق الضفة الغربية والقدس من داخل حدود «الخط الأخضر» الحدود الإسرائيلية- المصرية، يساهم العائق (الجدار) الأمني الذي أقامته إسرائيل مؤخرا على امتداد الحدود مع مصر (في سيناء) في الحد بصورة كبيرة من قدرة عناصر الإرهاب الإسلامية المصرية، العاملة في سيناء، وكذلك العناصر الفلسطينية (انطلاقا من قطاع غزة مرورا بسيناء) على التسلل إلى إسرائيل. ولذلك، ليس من المستبعد أن تحاول هذه العناصر الإرهابية التغلب على العائق المذكور عن طريق حفر أنفاق والتسلل عبرها لتنفيذ هجمات ضد أهداف إسرائيلية، مستفيدة من التجربة والقدرات المثبتة في هذا المجال في قطاع غزة.

تلخيص

شهدت ظاهرة استخدام الحيز تحت الأرضي اتساعا ملحوظا في السنوات الأخيرة لدى المنظمات الإرهابية الإسلامية المتواجدة في محيط حدود دولة إسرائيل (حزب الله) في لبنان، حركتا «حماس» والجهاد الإسلامي، في قطاع غزة، ومنظمات المعارضة الإسلامية العاملة في سورية على مقربة من جبهة هضبة الجولان).

وتتبع القاعدة تحت الأرضية لهذه القوى العبادية لإسرائيل إمكان مهاجمتها بواسطة شبكة إطلاق صواريخ تحت أرضية عبر أنفاق هجومية عابرة للحدود الإسرائيلية، وتعتمد معظم منظومات القيادة والسيطرة والأجهزة اللوجستية والقتالية، على الدمج بين استخدام الحيز تحت الأرضي والمناطق العمرانية المكتظة بالسكان، وبين القدرة على مواصلة إطلاق الصواريخ على إسرائيل حتى نهاية المعركة.

في هذا السياق فإن الحديث لم يعد يتعلق بمشكلة تكتيكية يمكن التغلب عليها عن طريق مواءمة القدرات العسكرية المتاحة، وإنما يتعلق بتحد على المستوى الاستراتيجي، يستوجب الاستعداد وبذل جهود على المستوى القومي، وسط تحليل مفرز التهديدات في سائر الأبعاد، والبحث عن إجابات وحلول لمواجهة هذه التهديدات وهذا التحدي، وذلك من خلال عملية متعددة الأبعاد، ومن ضمن ذلك تطوير قدرات تكنولوجية لتفحص وتصمم واكتشاف البنى والقواعد تحت الأرضية لدى العدو، وتطوير وسائل قتالية لتفكيك وتسريع الناجع للأنفاق، وبلورة رؤية شاملة لمواجهة تحدي الحيز تحت الأرضي، إضافة إلى تطوير وإتباع وسائل دفاعية في مواجهة تهديد الأنفاق الهجومية.

في ضوء ذلك كله، فإننا نوصي بالتعاطي مع الحيز تحت الأرضي كميدان سادس في الميادين القتالية لدولة إسرائيل (أسوة بميادين الجو والبر والبحر والفضاء والساير- الحيز الافتراضي). وتتبع ضرورة هذا الأمر في ضوء الأهمية التي يوليها العدو لهذا الميدان (الحيز تحت الأرضي)، والفهم بأنه سيشكل أحد التحديات المركزية التي يتعين على الجيش الإسرائيلي مواجهتها، فضلا عن الحاجة إلى تركيز جهود على المستوى القومي بما يمكن من الاستعداد السريع لتقديم إجابة إزاء هذا التهديد الذي بات يترصص بدولة إسرائيل.

إعداد: بلال ضاهر

متابعات

مع افتتاح العام الدراسي في إسرائيل:

وزارة التربية والتعليم بين الامتناع عن كبح العنصرية وإهمال جهاز المدارس العربية!

بعد التوصل إلى وقف إطلاق النار بين الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة وإسرائيل، انتقل اهتمام وسائل الإعلام الإسرائيلية، والإسرائيليين عموماً، إلى افتتاح العام الدراسي، أمس الاثنين. ومثلما هي الحال في كل عام، ركزت التقارير الإعلامية على النواقص في جهاز التعليم والفروق في التعليم بين المناطق التي يسكنها ميسورو الحال وتلك التي تسكنها الطبقات الضعيفة وعدم قدرتها على تكبد نفقات تعليم أولادها، إلى جانب الحديث حول مناهج تعليم جديدة وما إلى ذلك.

لكن افتتاح العام الدراسي الآن يأتي مختلفاً عن السنوات الماضية. فالأجواء في إسرائيل خلال الحرب وبعدها مشحونة بموجة عنصرية وكراهية غير مسبوقة تجاه العرب. ورغم أن وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية أعلنت عن تخصيص ساعات دراسية للحديث عن الحرب وآثارها، خلال الأسبوعين الأولين من العام الدراسي، إلا أنه لن يتم استغلال ذلك في محاولة للحد من مظاهر العنصرية، أو حتى للحديث عن هذه المظاهر.

وتحدث معظم التقارير التي تناولت افتتاح العام الدراسي عن الفجوات بين وعود وزير التربية والتعليم، شاي بيرون، وبين تنفيذ هذه الوعود. وحتى لو أوردنا تنفيذ هذه الوعود أو حتى قسم منها، فإن القرار الذي اتخذته الحكومة، هذا الأسبوع، بتقليص ميزانيات الوزارات وبشكل خاص ميزانية وزارة التربية والتعليم، لتمويل نفقات الحرب وتحويل ميزانيات جديدة إلى وزارة الدفاع والجيش، سيحول دون تنفيذ وعود بيرون.

كراهية الآخر

رغم ذلك فإن بيرون امتنع عن تنفيذ وعود حول كبح مظاهر العنصرية تجاه العرب خاصة وتجاه غير اليهود عامة، منذ العام الماضي، الذي افتتح تحت عنوان البرنامج التربوي «الآخر هو أنا». ففي يوم ٢ حزيران من العام الماضي، وفي أعقاب سلسلة من اعتداءات «جباية الثمن» التي تنفذها جماعات يهودية متطرفة ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية والأقلية العربية داخل الخط الأخضر، وبعد النشر عن تخصيص أيام لليهود وأخرى للعرب في متزه الألعاب الترفيهية «سوبرلاند»، نشرت المتحدث باسم وزارة التربية والتعليم، حاغيت كوهين، بياناً قالت فيه إن المديرية العامة للوزارة في حينه، والتي شطابور، تحدثت مع رئيس مجلس الطلاب وأبناء الشبيبة حول «الحاجة إلى زيادة الوعي في صفوف أبناء الشبيبة حول التصرف بموجب قيم المساواة والاحترام المتبادل والتسامح».

وأضاف البيان أنه خلال هذه المحادثة تم الاتفاق على «نشر ستاتوس حول الموضوع في صفحة الفيسبوك لوزارة التربية والتعليم». وفي نهاية الشهر نفسه، وعد بيرون بأنه في العام الدراسي المقبل، أي ذلك الذي انتهى قبل شهرين، «سنؤسس للقاءات من أجل التعايش، التي ستشكل جزءاً لا يتجزأ من أجنحة جهاز التعليم». لكن كان من الصعب العثور على «الستاتوس» الذي وعدت به شطابور، كما أن تعهد بيرون ذهب أدراج الرياح.

والجدير بالذكر أن العام الدراسي الماضي كان تحت شعار البرنامج التربوي «الآخر هو أنا» للحد من ظاهرة الكراهية بين الإسرائيليين، وبشكل خاص بين أبناء الشبيبة، تجاه العرب والعمال الأجانب والمهاجرين الأفارقة، وأيضاً تجاه المهاجرين الجدد. لكن هذا البرنامج شكّل بالأساس، بحسب تقارير صحافية إسرائيلية، «دليلاً على العجز وصرف النظر عن الحاجة إلى معالجة مشكلة العنصرية لدى أبناء الشبيبة».

ورافتق إطلاق برنامج «الآخر هو أنا» تصريحات وشعارات عديدة أطلقها مسؤولون في الوزارة، مثل أن «اليوم لم يعد هناك آخرون، وإنما توجد دولة واحدة، يسود فيها التضامن والأخوة»، أو «الآخر هو أنا» حملة لخلص التربية».

إلا أن تقارير صحافية نقلت عن مسؤولين في وزارة التربية والتعليم قولهم إنه لا علم للوزارة بعد المدارس التي تعاملت مع موضوع العلاقات بين العرب واليهود، ويبدو أن هذا لم يكن من قبيل المصادفة، إذ تشير التقديرات إلى أن مدارس كثيرة جداً فضلت برامج أخرى، أقل صعوبة، كما أن وزارة التربية والتعليم لم تتشغل، كجهاز دولة، في دفع المدارس اليهودية على التعامل مع موضوع كراهية الآخر. كذلك فإنه حتى يوم افتتاح العام الدراسي الجديد امتنعت الوزارة عن دفع المدارس إلى تخصيص ساعات دراسية «لنقاش متعدد الثقافات ومنع العنصرية» رغم أنه برنامج جاهز في الوزارة.

وهذه ليست المؤشرات الوحيدة إلى أن محاربة كراهية الآخر ليست موجودة في سلم أولويات بيرون. فقد قرر هذا الوزير إلغاء التعليم الإلزامي للغة العربية للصف العاشر، كما أن خطة تشغيل معلمين عرب في مدارس يهودية تواجه صعوبات، ولا تطبق بناتاً في المدارس اليهودية – الدينية، كذلك فإن الوزارة ما زالت لا تسمح بتداول ومناقشة تقرير أعده الخبيران التربويان، البروفسور غابي سلومون والدكتور محمد عيساوي، حول «دفع الحياة المشتركة»، وذلك بأمر من وزير التربية والتعليم السابق غدعون ساعر.

بمازاة ذلك فإن صمت بيرون عن فصل شبكة مدارس «أورط» المعلم من بلدة طبعون، آدم فيرتي، لأنه عبر عن مواقف تعتبر في إسرائيل «يسارية»، تسبب بفقدان الثقة من جانب المعلمين بتصريحات بيرون الرسمية حول رغبته بأن يكون التلاميذ «فضوليين ونقديين».



تلاميذ إسرائيليون في بولندا، التاريخ يبدأ وينتهي بالهولوكوست!

إسرائيل تقرر تعميق تعليم الهولوكوست وإبراز اليهود كضحايا على حساب قيم العدل والقانون!

«التعليم ذو مغزى» فيها من الصف العاشر. والنتيجة ستكون بالنسبة للتلاميذ، أن قسماً كبيراً من التاريخ عموماً، واليهودي خصوصاً، سيختزل بالهولوكوست، ونحن نربي هنا أجيالاً من التلاميذ على وعي بأن اليهود ضحية، وهذا أمر جنوني، ورأي معلم آخر أنه كان بإمكان وزارة التربية والتعليم أن تقرر تعميق التعليم في مواضيع أخرى، مثل «فترتي الهيكل الأول والثاني»، أو مواضيع قريبة زمنياً وربما جاذبة أكثر، مثل تاريخ القومية.

لكن مصداً في وزارة التربية والتعليم قال «هارتس» إن القرار بتحويل موضوع الهولوكوست إلى وحدة تعليمية ينبغي التعمق فيها تابع بالأساس من «التحسب من أنه إذا سمحنا للمعلمين بأن يختاروا بأنفسهم، فإنه في معظم الحالات لن يكون هناك «تعليم ذو مغزى». وثمة دلالة أيضاً للتجربة التي تراكمت في السنوات الأخيرة، من خلال وظائف بحثية ومبادرات مدرسية، يتطرق قسم كبير منها إلى الهولوكوست، وفي نهاية المطاف، هذا أمر طبيعي، إذ أنه ليس بالإمكان تجاهل أن هذه حقبة هامة ومركزية في تعليم موضوع التاريخ».

وأشار المصدر إلى أن هناك سبباً تقنياً لاختيار تعليم الهولوكوست بصورة معمقة، وهو أن نسبة الدروس المخصصة رسمياً لهذا الموضوع هي ٢٠٪ من موضوع التاريخ، ولذلك كان من السهل نسبياً تحويله إلى موضوع «تعليم ذي مغزى».

وقال المحاضر في كلية التربية في جامعة تل أبيب، الدكتور غادي راونر، إن «ثمة علامة استفهام كبيرة حول ما سيحدث عندما يحصل المعلم على استقلالية تسمح بالتعليم بصورة معمقة، وسعرف في نهاية العام الدراسي ما إذا كانت نتائج «التعليم ذي مغزى» ستعزز الرسائل المعروفة عن تعليم الهولوكوست أم أنها ستتمكن من تجاوزها».

واعتبر باحث آخر من جامعة تل أبيب، بتابع التغييرات في تعليم التاريخ، أن قرار الوزارة تابع بالأساس من أن اختيار الموضوع هو أمر مريح، وقال إن «الاعتبار الأساس من وراء هذه الخطوة هو أن المعلمين يعرفون هذا الموضوع جيداً، إضافة إلى توفر المواد لتعميق تعليمه والشعور به بفضل مراسم إحياء الذكرى والرحلات المدرسية إلى بولندا». وتوقع أن «النتيجة النهائية ستكون التركيز الزائد على الهولوكوست، لأنه سيتم تعليمه بأكثر صورة دلالية، وليس مؤكداً أن مواضيع أخرى في منهاج التاريخ ستحظى باهتمام أكبر».

«الهدف هو تعميق الوعي بالعلاقة

بين الهولوكوست وإسرائيل قوية»

قالت المؤرخة البروفسور حانا بيلونكا، من جامعة بن غوريون في بئر السبع، إنها «يأسس من كون البرنامج التعليمي محافظاً ومن انعزله عن أي سياق اجتماعي ونشر من خلاله. مفاخر العنصرية في المجتمع الإسرائيلي مكشوفة أمام الجميع، خلال العام أو العامين الآخرين على الأقل إن لم يكن قبل ذلك، لكن البرنامج التعليمي لا يتطرق إلى ذلك، وهذه حقاقة رابعة».

وحول التركيز على الهولوكوست، أشارت بيلونكا إلى أنه «لا يوجد في المنهاج تطرق إلى العالم اليهودي قبل المحرقة، وهكذا هو الأمر أيضاً في الفصل العام حول الناجين من الهولوكوست، واختاروا رسائل إنسانية وكونية، ولا يوجد في هذا المنهاج أي تطرق إلى إسرائيل في العام ٢٠١٤».

وأضافت بيلونكا، وهي الرئيسة السابغة للجنة المهنية التي تقدم الاستشارة لـوزارة التربية والتعليم حول تعليم موضوع التاريخ، أن برنامج تعميق تعليم الهولوكوست، لا يفسح المجال أمام طرح أسئلة بصورة حقيقية، مثل كيف أن الهولوكوست، الذي كنا ضحاياها، يلزمننا، وأنا مؤمنة أن أكثر شيء يلزمني به الهولوكوست على المستوى اليومي هو أن أمتحن نفسي والمجتمع الذي أعيش فيه وأقول السياسيين، وجهاز التربية والتعليم لم يتعامل أبداً مع أسئلة كهذه، وعندما لا يتم طرح أسئلة، فالنتيجة هي أن المجتمع الإسرائيلي يكبر داخل نوع معين من الكيفيتو، الذي فيه يكون العالم كله ضدياً، ودائماً لثقتنا وسيلاخوتنا، وأن الكراهية هي مصرينا. وهذا مفهوم ما بعد صهيوني، لأن ملخص الصهيونية هو أننا نسيطر على مصرينا».

وقبما يتعلق بالتركيز على تعميق تعليم الهولوكوست وأنه «يتواصل» مع برنامج المشاركة المجتمعية» وخاصة في سياق الناجين من الهولوكوست، قالت بيلونكا إنه «لا ينبغي تجنيد التلاميذ من أجل مساعدة الناجين، وإنما ينبغي الاستماع إليهم. ومعظم الناجين ميسورو الحال، وخلفوا أجيالاً من الأبناء والأحفاد وأبناء الأحفاد الناجين، ولمسوا النعيم في حياتهم كبشر وإسرائيليين. وهم ليسوا محتاجين لنعم، وبدلاً من التخطيب بالكأرثة أو بدوائر النار والدمار، اختار الناجون ترميم أنفسهم وضع حياة، والرسالة هي الفوز وليس إثارة الشفقة. ويجب تعليم ذكرى الهولوكوست كتجربة إنسانية وأخلاقية معظمة للقيم، بدل أن تكون تجربة مثيرة للياس، وتنمي كراهية الضحية، التي تؤدي إلى اغتراب الإسرائيليين عن كل من هو ليس مثلهم».

بدوره قال المؤرخ المتخصص في التاريخ الألماني، البروفسور موشيه تسيمرمان، من الجامعة العبرية في القدس، إن التغييرات في منهاج التاريخ تعني «تعزيز صدمة الهولوكوست وتعميق الوعي بالعلاقة المزعومة بين نتائج الهولوكوست والحاجة إلى إسرائيل قوية، بحيث لا يجري الالتفات إلى مواضيع هامشية مثل العدالة والقانون».

وأضاف «أنا أختلف بصورة جذرية مع الادعاء بأن «التعليم ذا مغزى» هو مجرد تواصل مع الرحلات إلى بولندا. توجد في الحرب العالمية الثانية أمور لا تنتمي للهولوكوست، لكن يبدو أن هذا المنهاج الدراسي تشكلت الحرب مجرد غلاف لقصة الهولوكوست».

أعلنت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، قبل أسبوعين، وعشية افتتاح العام الدراسي في مطلع أيلول الحالي، عن زيادة حجم المنهاج الدراسي في موضوع الهولوكوست.

يأتي هذا الإعلان في إطار خطة الإصلاح التي يقودها وزير التربية والتعليم، الحاخام شاي بيرون (من حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد)، بالانتقال إلى برنامج «تعليم ذي مغزى هام».

ووفقاً لهذا البرنامج فإن الفصل الذي سيتعمق به التلاميذ في إطار موضوع التاريخ سيتمحور حول الحرب العالمية الثانية والتعامل مع اليهود خلالها، كما أن المعلمين سيستمرن في تعليم هذه الحقبة الزمنية في إطار البرنامج التعليمي العادي. لكن معلمين لموضوع التاريخ حدروا من أن قرار الوزارة يعني التركيز على تعليم موضوع الهولوكوست وتفضيله على مواضيع أخرى.

وقالت المحاضرة في قسم التاريخ في جامعة بئر السبع، البروفسور حانا بيلونكا، لصحيفة «هارتس»، منتقدة البرنامج والمنهاج الجديدين، إنه بالنسبة للتلاميذ، فإن التاريخ يبدأ وينتهي بالهولوكوست، والبرنامج الجديد هو وثيقة تدعو إلى اليأس كونه برنامجاً محافظاً من الناحيتين التعليمية والتاريخية على حد سواء».

ويأتي قرار الوزارة حول تعميق تعليم موضوع الهولوكوست بعد أربعة شهور من إعلانها، بالتعاون مع مؤسسة تخليد ذكرى الهولوكوست في إسرائيل «يد فشميم»، عن مناهج ملزمه لتعليم الهولوكوست، بدءاً من رياض الأطفال وحتى الصف الثاني عشر.

البرنامج مكمل للرحلات

إلى معسكرات الإبادة النازية

عممت المسؤولة عن تعليم موضوع التاريخ في المدارس الحكومية، الدكتورة اورنا كاتس – أتنار، قبل عدة أسابيع، مذكرة على المدارس ومعلمي التاريخ، كتبت فيها أن «موضوع العداء للسامية، الحرب العالمية الثانية، أنظمة الحكم الاستبدادية والهولوكوست اختير لأن يكون الفصل العمق والاختياري»، لكن على الرغم من ذكر عدة مواضيع أخرى هامة، إلا أن كاتس – أتنار ركزت في المذكرة على تعليم الهولوكوست فقط لا غير.

وتحت عنوان «الاعتبارات لاختيار الموضوع»، كتبت كاتس – أتنار أن «تعليم الهولوكوست سيتم من خلال برنامج مدرسي «يتواصل» ويكمل الرحلات إلى (معسكرات الإبادة النازية في) بولندا التي تجري في مدارس كثيرة، وبرنامج متميز كهدا يمكن المدارس من خلق نقطة تماس بين الرحلة المدرسية – المجتمعية وبين ما يدرسه في الصف».

واعتبرت المسؤولة عن تعليم موضوع التاريخ أن هذا البرنامج «يتواصل» مع برنامج المشاركة الاجتماعية، إذ أن بالإمكان ومرغوب «تجنيد» التلميذ لمساعدة الناجين من الهولوكوست خصوصاً والمسنين عموماً. كذلك فإن تعليم الهولوكوست ينطوي على منح قيم يهودية وإنسانية، والتقييم المدرسي سيسمح للمعلمين بالتعبير عن القيم القريبة إلى قلوبهم».

وأشارت إلى أنه في السنوات الأخيرة جمعنا خبرة إيجابية بالفة في تعليم موضوع الهولوكوست في البرامج المدرسية. وتوجد بوجدوتنا مواد تعليمية ممتازة ومتنوعة، تم إعدادها على أيدي جهات مختلفة بينها معاهد تعليم وتخليد الهولوكوست، مؤسسات تعليمية أكاديمية وطاقم التعليم نفسها طبعاً.

وذكرت كاتس – أتنار أن الموضوع الذي ستختار المدرسة ومعلمو التاريخ تعليمه بشكل عمق «يشمل» ٤١ بنداً ثانوياً، سيكون بإمكان المعلم أن يبني منها البرنامج الخاص بمدرسه ومجتمعهم، وأنه يتعين اختيار ستة مواضيع من بينها، لكن تبين أن الغالبية العظمى من هذه البنود الثانوية، وثلاثها على الأقل ينطرقان إلى الهولوكوست مباشرة، والباقي يتعلق بالحرب العالمية الثانية بصورة عامة.

ويظهر من مذكرة كاتس – أتنار أن مواضيع مثل «التعرف على مميزات النظام الاستبدادي»، «استخدام الإرهاب، إقامة معسكرات التجميع، إبعاد الأسس المعارضة للنظام (النازي)، أو «إبادة الفجر في أوروبا» هي مواضيع غير مألوفة في البرنامج الدراسي الإسرائيلي، وفي المقابل، فإن عدد البنود الأكبر موجود ضمن فصل بعنوان «الحرب العالمية والحل النهائي من صيف العام ١٩٤١ وحتى استسلام ألمانيا واليابان في العام ١٩٤٥»، و ٨٠٪ من بنوده الثانوية تطرق إلى الهولوكوست مباشرة.

والجدير بالذكر أن هذه المواضيع التعليمية ليست جديدة، ولكن الجديد في الأمر هو شكل التعليم، ويختار موضوع الهولوكوست ٢٠٪ من مناهج تعليم التاريخ، وبعد تعميقه في إطار البرنامج الجديد فإن هذه النسبة ستترفع. وتوقع معلمون لموضوع التاريخ أن هذه النسبة لن ترتفع بشكل كبير، إلا أن الحديث يدور عن تغيير جوهري، لأنه منذ الآن سيتم تعليم موضوع الهولوكوست في إطار برنامج معمق، وأن الأمر الجوهري هو قرار الوزارة بتخصيص «تعليم ذي مغزى هام» لهذا الموضوع.

«التربية على أن اليهود ضحية!»

وقال أحد معلمي موضوع التاريخ إن تعميق تعليم الهولوكوست هو «إعلان مبادئ من جانب وزارة التربية والتعليم، وهذه رسالة واضحة مفادها أنه فقط موضوع الهولوكوست هو «ذو مغزى» وباقي المواضيع كلها أقل أهمية. وحتى اليوم تعلموا عن الهولوكوست في الصف الحادي عشر، لكن مدارس كثيرة سيبدأ

شلومو ساند
كيف لم أعد يهودياً؟
أعد يهودياً

مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كيف لم أعد يهودياً

للمؤرخ شلومو ساند

ترجمة وتقييم: أنطوان شلحت

من إصدارات «مطار»

دعوات إسرائيلية للتخلي عن مفهوم إدارة الصراع كبديل لتسويته

*** باحثان من «معهد دراسات الأمن القومي»: حان الوقت لاستبطن واقع فشل مفهوم الفصل بين غزة والضفة الغربية ***



(أفب)

الحرب على غزة تفرض قراءات جديدة للواقع.

لا يصدر القطاع إلى إسرائيل خضاراً ومنتجات أخرى. ويجب السعي إلى وضع كان قائماً في الماضي، وتعود فيه مصانع إسرائيلية إلى العمل مع مقاولين ثانويين غزيين. كذلك ثمة حاجة إلى توسيع المجال البحري الذي يكون بإمكان صيادي غزة الاصطياد فيه.

نحو تجريد غزة من السلاح!

اعتبر الباحثان أنه «في موازاة ترميم غزة من الناحية الاقتصادية، ستكون هناك حاجة إلى منع تعاطف قوة حماس وباقي المنظمات الإرهابية مجدداً كمرحلة في الطريق نحو تحقيق الهدف. الذي يبدو غير واقعي اليوم، بنزع سلاح القطاع أو بكلمات أخرى تجريد حماس وباقي المنظمات من سلاحها».

وأضافا أن «انفتاحاً أكبر تجاه احتياجات المواطنين في غزة سيسهل التعاون الإقليمي والدولي في منع تسلسل حماس. وتطبيق هذين الهدفين، الاقتصادي والأمني، لن يكون بالإمكان تنفيذه من دون مشاركة دول أخرى. وينبغي السعي إلى تشكيل «تحالف الراغبين» الذي يكون هدفه مساعدة الجانبين في إنشاء واقع جديد في غزة. وعلى هذا التحالف أن يضم دولاً مثل مصر، التي سيكون لها دور في تغيير الواقع حول غزة، والسعودية ودول الخليج باستثناء قطر، والأردن».

وتابع الباحثان أن «القاسم المشترك بين هذه الدول، وبضمنها إسرائيل، هو، من جهة، النفور من حماس التي تنتمي بنظرهما إلى المحور الراديكالي/الإسلامي، الذي يضم إيران وتركيا وقطر، ومن الجهة الأخرى تدعم هذه الدول الرئيس عباس، ونتيجة لذلك من الواجب عودة السلطة إلى غزة وإقصاء حماس. وسيكون بالإمكان دمج هذه الدول في هذه العملية فقط من خلال السياق الذي ينشأ فيه احتمال لتغيير حقيقي في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين».

وأضافا أن على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المشاركة في هذا «التحالف» وإثبات استعدادهما بعدم الانكفاء بالتحريكات، وإنما بالتجنس من أجل تطبيق الجانب الاقتصادي والأمني. وأشارا إلى أنه «من أجل تأكيد التزام الأطراف والدول المساعدة، فإن المطلوب هو إرساء الاتفاقاق بعد إنجازه وكذلك أنظمة تطبيقه بواسطة قرار في مجلس الأمن الدولي».

وحول ذلك، أعاد الباحثان في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، الدبلوماسي شمعون شتاين، ورئيس برنامج العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين شلومو برونم، ورقة، الأسبوع الماضي، طالباً من خلالهما بتغيير السياسة الإسرائيلية بشأن إدارة الصراع بين إسرائيل وحماس.

ورأى الباحثان أن «نشوب جولة حربية ثالثة في غضون ست سنوات يدل على أن المفهوم الذي وجّه إسرائيل حتى الآن مني بالفشل».

واقترح الباحثان مفهوماً مختلفاً تكمن فيه القدرة على إحداث تغيير تدريجي وعلى مدار فترة زمنية وبما يشمل مفاهيم حماس أيضاً، التي تمثل أمامها إكمانيتان: إما أن تندمج في عملية تحقيق الاستقرار في غزة وعندها ستجد نفسها في وضع تزايد فيه القيود عليها وتضطرها إلى تغيير مفاهيم أساسية، وإما التمسك بالعنف فتتحول تدريجياً إلى حركة ضعيفة سياسيا وليست ذا صلة بالواقع».

وأضاف الباحثان أن «مواقف إسرائيل كما تم التعبير عنها في المفاوضات التي جرت بوساطة مصر حتى يوم ١٩ آب الماضي، تدل على انعدام أي تغيير في المفهوم الإسرائيلي حول إدارة الصراع ضد حماس في غزة، باستثناء عدة تطبيقات تكتيكية يستوجبها الوضع. وكلمات أخرى، فإن الاستراتيجية ما زالت تتحكم بتوجه صنع القرار. وكل هذا على الرغم من أن الفترات الزمنية التي أخذت تنصر بين جولات القتال الثلاث مع حماس في السنوات الأخيرة كان ينبغي أن تدفع إلى التشكيك بشأن جدوى هذا المفهوم».

اعتقادات إسرائيلية تحول دون تغيير المفهوم

لخص الباحثان المفهوم الحالي الذي يوجه صنع القرار في إسرائيل بما يلي:

أولاً: الاعتقاد بأن الصراع بين إسرائيل وحماس هو لعبة صفرية. وثمة تجاهل من أنه قد تكون هناك أوضاع يربح فيها الجانبان. وهكذا، على سبيل المثال، فإن تتحسن وضع السكان الغزيين جيد لحماس وإسرائيل على السواء. ورغم أنه يمكن حماس من استعراض إنجازات، فإنه في الوقت نفسه يحدث ضغطاً عليها من أجل الحفاظ على الهدوء، إذ أن من ليس لديه ما يخسره، سيؤيد تفجير الوضع بواسطة استخدام العنف.

ثانياً: الاعتقاد بأنه من أجل إضعاف حماس ينبغي الاستمرار في احتجاز قطاع غزة في وضع معيشي تحت الحد الأدنى، أي بدون أزمة إنسانية، ولكن ليس أكثر من ذلك بكثير. ومثال على ذلك هو الاعتقاد بأن النشاط الاقتصادي في غزة يجب أن يبقى محدوداً، وأن تتحرك الشاحنات باتجاه واحد فقط وأن تدخل البضاعة إلى القطاع، لكن لا يكون هناك تصدير من القطاع.

ثالثاً: الإدمان على مصطلح «صورة الانتصار»، بإمكان حماس أن تعرض أي تغيير في السياسة الإسرائيلية تجاه غزة كاتصار، ولذلك لا ينبغي تغيير هذه السياسة، «وينبغي التذكير في هذا السياق، أنه في نهاية حرب تشرين/ أكتوبر العام ١٩٧٣، طرحت مصر على مواطنيها صورة انتصار في ظل الوضع الذي تواجدت فيه قوات إسرائيلية غربي قناة السويس فيما كان الفيلق الثالث محاصراً، ورغم ذلك لم تنصر المصالح الإسرائيلية. وثمة من يدعي بأن هذا كان أحد الأسباب التي حركت تغييراً قاد إلى السلام مع مصر».

رابعاً: تأييد استمرار عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية. ويستند هذا الموقف إلى وهم فرق تسد وفرضية أن بالإمكان الفصل بين المنطقتين من خلال التعامل مع كل واحدة بشكل منفصل من دون أن تؤثر منطقة على أخرى.

خامساً: لا يتم اعتبار عباس شريكاً، وبالتأكيد ليس كمن يقدموره ان يقود الضفة والقطاع إلى مع إسرائيل، ولذلك يجب معارضة حكومة وحدة مع حماس. سادساً: الخشية والتحصب من تدخل دولي وفي إطاره يجري إشراف على تطبيق الاتفاقيات.

مفهوم جديد

رأى الباحثان أن السؤال الذي ينبغي طرحه هو على ضوء الفشل المتعاقب في السنوات الأخيرة في تقليص المحفز بالنسبة إلى حماس لإطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل، ألم يحن الوقت وخاصة بعد عملية «الجرف الصامد» من أجل محاولة إحداث نقطة تحول في توازن الجوانب التي تؤثر على المعنويات

مركز «أدفا» في تقريره الدوري حول «ثمن الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني»

قادة إسرائيل غارقون في وهم اسمه «لا ضرورة لحل الصراع»!

من نصف مليون سائح زاروا إسرائيل ليوم واحد من دون مبيت، إلا أن هذا العدد هو أقل بشكل ملحوظ من دول المنطقة، وطبعاً من دون مقارنة مع تركيا التي بلغ فيها عدد السياح في ذلك العام ما يقارب ٣٥ مليون سائح، والمغرب ٢٩ مليون سائح، وتونس- ٦ ملايين، والأردن- ٢٩ مليون سائح، أما بالنسبة لمصر فهناك تفاوت كبير بفعل الأوضاع في السنوات الثلاث الأخيرة، لكن عدد السياح فيها في السنوات التي سبقت القلاقل كان يتراوح ما بين ٨ ملايين و ١٠ ملايين سائح.

ويساهم قطاع السياحة سنوياً بما نسبته ٢٪ من الناتج العام، ٥٫٧ مليار دولار، وهو يستوعب ٣٪ من القوى العاملة في إسرائيل، أي في حدود ١١٠ آلاف عامل وعاملة، وعند كل انفجار في الأوضاع الأمنية يتلقت قطاع السياحة ضربة قوية، كما حصل في العدوان الأخير على قطاع غزة.

تقديرات العدوان على غزة

يقول التقرير إنه في أيام الهدوء يكثر القادة السياسيون في وصف إسرائيل بأنها «دولة غربية طبيعية»، ويتركزون في أحاديهم عن النمو الاقتصادي من جوانبه المتعددة، «ولكن ما إن تبدأ أصوات فوهات المدافع، يبدأ الحديث عن الحفاظ على الكيان، دون أي حديث عن الثمن، وفي حال تحدثوا عن الثمن، فإنهم يحاولون القول إن الحديث يجري عن تكلفة قليلة، وإن الانعكاسات السلبية على الاقتصاد هي لفترة قصيرة».

لكن في الأسابيع الأخيرة، حسب التقرير، فإن الصحف الاقتصادية البارزة، أكثرت هذه المرة في الحديث عن تكلفة الحرب، وهذا يحدث لأول مرة في الحروب.

ويستعرض التقرير التصريحات الصادرة عن خبراء اقتصاد في وزارة المالية، وخاصة أولئك الذين قالوا إنه إذا ما كانت التكلفة وصلت إلى حد يجعلنا نرفع العجز في الميزانية العامة إلى ٣٪ بدلاً من ٢٫٥٪ من الناتج العام، فلن تكون لإسرائيل مشكلة، كما أن لإسرائيل احتياطياً كبيراً في الميزانية العامة، يستطيع أن يقلص أضرار التكلفة.

وتقول المديرية العامة لوزارة المالية ياعيل أندورن إن كل ميزانية عامة، كما الحالية- ٢٠١٤، تأخذ بالحسبان احتمال ظهور مصاريف ليست متوقعة، والميزانية الحالية قادرة على استيعاب تكاليف «حملة الجرف الصامد» وانعكاساتها.

ويرصد التقرير حروب السنوات التسع الأخيرة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة: ففي العام ٢٠٠٥ «حملة الشتاء الأول»، وفي حزيران العام ٢٠٠٦ «حملة أمطار صيفية»، وفي شباط العام ٢٠٠٨ «حملة فصل شتاء حار»، ولم تنشر معطيات تقريرها العسكري وغير العسكرية، أما «حملة الرصاص

صبيح» في نهاية كانون الأول ٢٠٠٨، فقد كانت كلفتها ما يعادل اليوم ١٫٢ مليار دولار، وحملة عمود السحاب» في تشرين الثاني ٢٠٠٨ كانت

ويثقل على ميزانيتها، ويقوض تطورها الاجتماعي واحتمالات تقليص الفجوات الاجتماعية، ويضع صعوبات أمام تحسن مستوى معيشة الجمهور العام، وليس هذا فحسب، بل إن استمرار الصراع يلطخ أحلام إسرائيل، ويمس بمكانتها العالمية، ويتعب جيشها، ويتقسم حليتها السياسية، ويهدد كيانها كدولة الشعب اليهودي»، حسب تعبير التقرير.

«وفي ظل غياب حل سياسي، فإن اقتصاد إسرائيل معرض لضربات وعدم استقرار، فالمواجهات تضرب الفلسطينيين أكثر بكثير مما تضرب إسرائيل، وبالإساس لأن المواجهات تدور في مناطقهم، وتختلف تدمير بنى تحتية ومباني سكنية، وقطاعي التجارة والصناعة، إلا أن الاقتصاد الإسرائيلي هو أيضا يتأثر، من خلال تراجع الاستثمارات والنمو والتجارة والسياحة، وتقليص أيام العمل».

وبضيف: فمثلاً، تقدر وزارة المالية أن يكون حجم الضرر في الناتج العام من «حملة الجرف الصامد» نحو ٥٫٥ مليار شيكل (١٫٢٨ مليار دولار)، بينما في تقديرات المدير العام السابق لوزارة المالية دورون كوهين، فإن الضرر بالناتج العام قد يتراوح ما بين ٧٠ ٪ إلى ١٫٥٪ من إجمالي الناتج، ما يعني بالأرقام، ١٫٥ مليار دولار إلى ٣٫٧٥ مليار دولار.

وكانت تقارير سابقة قد ذكرت أن الاحتلال والاستيطان يقلصان النمو الاقتصادي سنوياً بنسبة ما بين ١٪ إلى ١٫٥٪ من إجمالي الناتج العام. ويؤكد التقرير أن غالبية الأزمات الاقتصادية هي نتاج الصراع القائم، وقلة منها نتيجة أزمات اقتصادية عالمية، وهذه الأزمات تزيد من الفجوات الاقتصادية بينها وبين الدول المتطورة، وتضر بقدرة إسرائيل على الوصول إلى مستوى معيشي بالمستويات القائمة في الدول الغربية المتطورة، ولكي تحقق إسرائيل تلك المستويات، عليها أن تحقق نسب نمو أعلى بكثير من نسب النمو في الدول المتطورة، وينسب تشابه نسب النمو في الشرق الأقصى، في العقد الأخير، ارتفاع معدل الفرد من الناتج العام بنسب شبيهة لنسب ألمانيا- ٧٠ ٪، والولايات المتحدة الأمريكية- ١٢٠ ٪، لكن معدل الفرد من الناتج العام في تلك الدول أعلى بكثير مما هو في إسرائيل.

فمثلاً وفق معطيات العام ٢٠١٢، فإن معدل الفرد من الناتج العام في النرويج يزيد عن ١٠٠ ألف دولار، وفي سويسرا أكثر من ٨١ ألف دولار، وفي أستراليا يقارب ٦٥ ألف دولار، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يزيد عن ٥٣ ألف دولار، وألمانيا ٤٥ ألف دولار، وفرنسا ٤٣ ألف دولار، وبريطانيا يقارب ٤٠

ألف دولار، أما في إسرائيل فكان معدل الفرد من الناتج العام في حدود ٣٧ ألف دولار، ونشير هنا إلى أن مركز «أدفا»، كما يبدو، عرض المعطيات وفق معدل الصرف الحالي للدولار أمام الشيكل، لأنه وفق المعطيات الرسمية فإن سعر الناتج للفرد في إسرائيل في العام ٢٠١٢، كان في حدود ٣٢ ألف دولار.

ويرى التقرير أن القطاع الأكثر حساسية للصراع هو قطاع السياحة، وقد دخل إلى إسرائيل في العام ٢٠١٢ نحو ٢٫٩ مليون سائح، وهذا لا يشمل أكثر

أكد رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتانياهو، وجود خلافات عميقة داخل المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) فيما يتعلق بإدارة الحرب العدوانية على قطاع غزة وأهـافها، بعد أن وجه انتقادات إلى وزراء في الكابينيت، وفي مقدمتهم وزير الخارجية، أفغيفور ليرمان، ووزير الاقتصاد، نفتالي بينيت.

وقال نتانياهو خلال مؤتمر صحافي عقده في ختام اجتماع الكابينيت يوم الأربعاء قبل الماضي: «إنني أتوقع من الجميع أن يتحلوا بالمسؤولية، وعدم إلقاء الكلام والشعارات الفارغة التي لا تصمد أمام اختبار الاعتبارات التي ينبغي أن نأخذها بالحسبان. فهناك اعتبارات عسكرية وسياسية واقتصادية وغير ذلك».

ورغم أن نتانياهو لم يكشف عن طبيعة هذه الخلافات، إلا أن الأمور كانت واضحة بالنسبة للإسرائيليين، أن هذه الخلافات تدور حول إدارة الحرب وأهـمها.

وفقا لهذه التقارير فإن نتانياهو، ويؤيده في ذلك وزير الدفاع، موشيه يعلون، ورئيس هيئة أركان الجيش، بيني غانتس، يعارض شن عملية برية واسعة في قطاع غزة بهدف إسقاط حكم حماس، لكنه يحاول إضعاف الحركة، تحسباً من دخول منظمات متطرفة جدا إلى الفراغ الذي سيحدثه القضاء على حكم حماس.

في مقابل ذلك، يطالب ليرمان وبينيت، منذ اليوم الأول للحرب، باحتلال قطاع غزة والقضاء على حكم حماس فيه. وقال ليرمان أموراً واضحة جداً، خلال مقابلة معه يتنها القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، يوم الجمعة قبل الماضي.

ومما قاله إن «غايتنا الإستراتيجية كدولة هي تحقيق حسم أو إخضاع مقابل حماس. الحسم يعني أن ترفع حماس الراية البيضاء وتتوسل من أجل وقف إطلاق النار من دون شروط ومطالب. والإخضاع يعني ألا تكون لدى حماس القدرة على إطلاق الصواريخ، ولا على صنع الصواريخ أو ترميم الأنفاق».

وتطرق ليرمان إلى الخلافات داخل الكابينيت، وقال يتحدثون عن التحريض أو عن حرب استنزاف. وبينيت وليفيغني (وزيرة العدل تسيبي ليفني) يقولان إنه لا يجوز التحدث مع حماس أو ثمة حاجة إلى خلق واقع جديد (من خلال خطوات تنفيذها إسرائيل بشكل) أحادي الجانب. أنا لا أوافق بأحادية الجانب، فقد رأينا كيف انتهى ذلك بعد خطة الانفصال (عن قطاع غزة). وينبغي السعي إلى غاية إستراتيجية يكون معناها الحسم، خاصة بعد أن رفضت حماس الاقتراحات المصرية»وقف إطلاق النار.

ولا يرى ليرمان إمكانية لحل سياسي، من خلال التوصل إلى تسوية مع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن)، واعتبر أن «أبو مازن فشل في قطاع غزة وخسره لصالح حماس، وهو لم يقم بمهامه حينها وليس قادراً على ذلك اليوم أيضاً. وفيما حماس تركز على الأنشطة الإرهابية، فإن أبو مازن قاد خطأ عدوانياً ويحرض ضد دولة إسرائيل، في إشارة إلى انضمام فلسطين إلى المعاهدات الدولية.

وأضاف أنه «عندما شكل أبو مازن حكومة مع حماس، طالب نتانياهو بعدم الاعتراف بها، وفجأة أصبح أبو مازن خشبة الإنقاذ! وهذا تناقض صارخ».

ورغم أن ليرمان هو وزير خارجية يتعين عليه أن يمثل الموقف الإسرائيلي الرسمي أمام العالم، إلا أنه قال «أنا ووزراء غيري تطرح مواقفنا، والنقاش الدائر على المستوى السياسي - الحزبي هو نقاش شرعي. أنا لا أعرف ما هو خط الحكومة، ولا يوجد خط واحد واضح. ومع ذلك، فأني أحترم رئيس الحكومة ونحن نحافظ على علاقات عمل سليمة».

وأضاف أن «على الكابينيت اتخاذ قرارات واضحة وحاسمة، وتوجد فيه خلافات. وأنا لا اعتزم الاستقالة وتفكيك الائتلاف، ويجب التوصل إلى حسم واضح ونحن قريبون من ذلك. وعندما يتخذ قرار بذلك، سوف أوافق عليه، والآخرين أيضاً».

وقال ليرمان إنه لا يرفض تسوية سياسية، لكن تسوية كهذه يجب أن تشمل برأيه الفلسطينيين والأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل، في إشارة إلى خطته لتبادل الأراضي والسكان.

واقترح ليرمان أن تتبنى إسرائيل «مبادرة السلام السعودية» وليس «مبادرة السلام العربية»، بادعاء أن الأولى لا تتحدث عن قضية اللاجئين.

«فشل المفهوم الإسرائيلي»

إن المواقف التي عبر عنها يعلون لا تختلف كثيراً عن مواقف نتانياهو، فكلاهما يعارضان التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، لا مع الرئيس عباس ولا مع حماس، سواء حول قطاع غزة أو حول الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

كتب برهوم جرابسي:

أصدر مركز «أدفا» مركز المعلومات عن المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل، تقريره الدوري، حول كلفة الاحتلال، الذي يصدر مرة كل عامين، وهو بشكل عام، يتضمن معطيات لكلفة الاحتلال، والصرف على الاستيطان والجيش وانعكاسه على النمو الاقتصادي، ليؤكد في كل واحد من تقاريره أنه في ظل حل الصراع، فإن اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي ستكون في فضاء أوسع ويزيد من وتيرة نموه.

إلا أن تقرير هذا العام جاء متأخراً، شهرين ونصف الشهر، حتى بات الانطباع بأنه لن يصدر هذا العام، لأن المركز، كما أكد قبل عدة أشهر، يصدر تقريره الدوري بالترزامن مع الذكرى السنوية لعدوان حزيران ١٩٦٧، كذلك فإن التقرير الجديد الذي صدر في منتصف الشهر الماضي أب، غابت عنه أبواب أساسية في الاحتلال الإسرائيلي، وأولها الاستيطان وتكلفته من جميع النواحي.

واعطى التقرير حيزاً للعدوان الحالي على قطاع غزة «الجرف الصامد»، ما يعزز الاستنتاج أن تقرير «أدفا» ما كان سيصدر هذا العام، لولا كثرة الحديث عن تكلفة العدوان على غزة، كما أن مصطلح «الاحتلال» غاب عن عنوان التقرير الذي صدر بعنوان: «عبء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني»، مع إشارة المركز إلى أن مضامين التقرير عن العدوان على غزة هي «مرحلة».

ويقول التقرير، في مقدمته، إنه من دون حل سياسي، قد تكون شاهدين مستقبلا على تقارير دموية جديدة، ليواصل الشعبان دفع الثمن الاقتصادي والاجتماع الباهظ، إلا أن «الثمن الأكبر للاحتلال يدفعه الفلسطينيون، فهم خاضعون لسيطرة عسكرية متغلغلة في كل مؤسسة وبيت لديهم، وهم منقسمون بين «دولة حماس» و«دولة فتح»، ويستصعبون بناء مؤسسات سياسية ثابتة تتمتع بشرعية الإجماع الفلسطيني، وهم يستصعبون دفع عملية التطور الاقتصادي، أما حياتهم اليومية فهي تعتمد على النوايا الحسنة للجهات المانحة».

ويتابع التقرير «أما على مستوى الأفراد والعائلات، فإن الفلسطينيين معرضون لمصادرة الأراضي والممتلكات وللحنف والسجون والطرر والتتكيل والهانات في بيوتهم وشوارعهم وعند الحواجز العسكرية، والكثير منهم محروم من التعليم، ويعاني من نسب فقر عالية جدا وبطالة واسعة الانتشار، وفقدان الأمن الغذائي».

ثمن الصراع في الجانب الإسرائيلي

ويتابع التقرير أن «إسرائيل التي هي غنية ومتينة اقتصادياً، بشكل لا يمكن مقارنته مع وضعيه السلطة الفلسطينية، وبالتالي أكثر من «دولة حماس» في قطاع غزة، فهي أيضا تدفع ثمناً باهظاً، جراء استمرار الصراع، وغياب الحل الفلسيني، فالصراع الإسرائيلي الفلسطيني جاثم كحجر الرجم على عنقها، لأنه يهزم استقرارها الاقتصادي، ويضرب نموها الاقتصادي،

منظمة «لهافا» تحيي أفكار كهانا المحظورة!

* الحكومة الإسرائيلية تندد بنشاط هذه المنظمة ضد «الانصار» لكنها تؤهلها عبر جمعيات يمينية أخرى *



عناصر من «لهافا» يهتفون ضد العرب.

التبرعات لجمعيات تنشط ضد «الانصار». لكن إذا كانت «لهافا» ليست جمعية مسجلة ولا قانونية، فألى أين تذهب التبرعات؟

بثت القناة الثانية تقريراً قالت فيه إن غوفشطاين عضو في عدد من الجمعيات القانونية لليمين المتطرف، وأشارت إلى أنه في الانتخابات العامة التي جرت في العام الماضي، كان غوفشطاين رئيس الطاقم الانتخابي لحزب «عوتسما ليسرائيل» اليميني المتطرف، بقيادة عضوي الكنيست السابقين أرييه إداد وميخائيل بن آري، وهذا الحزب يدعو إلى طرد الفلسطينيين وإلى إقامة دولة فلسطينية في الأردن. لكن هذا الحزب لم يتجاوز نسبة الحسم.

كذلك ينشط غوفشطاين في ثلاث جمعيات وهي: «بيشيفا هار هبايت» التي تنشط من أجل بناء الهيكل وكنيس وبيشيفا ومؤسسات أخرى في الحرم القدسي الشريف؛ «الصندوق من أجل إنقاذ شعب إسرائيل»، الذي ينشط من أجل «محاربة ظاهرة الانحصار، تعزيز الاستيطان والسيطرة في أرض إسرائيل، المساعدة القانونية وأنشطة من أجل دعم ضحايا ظاهرة المتسللين (المهاجرين الأفارقة)؛ جمعية «حيملا (أي الرافعة) - مساعدة للمحتاجين»، التي من بين أهدافها توزيع مواد غذائية ومساعدة فتيات في خطر.

وكانت صحيفة «هآرتس» قد نشرت تقريراً، في العام ٢٠١١، جاء فيه أن جمعية «حيملا» تنشط سوية مع «لهافا» في محاربة «الانحصار»، وأن تمويل هذه الأنشطة يأتي من وزارة الرفاه التي تخصص ميزانية سنوية لجمعية «حيملا».

وقالت القناة الثانية إن ميزانية جمعية «حيملا» من الحكومة ارتفعت خلال العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣، ووصلت إلى ٨٠٦ آلاف شيكل. وكان غوفشطاين، في الماضي، مسؤول العلاقات العامة في هذه الجمعية ومخول بالتوقيع على شيكاتها.

وتبين من تحقيق القناة الثانية أن جمعية «الصندوق من أجل إنقاذ شعب إسرائيل»، هي الجهة الرسمية التي تقف وراء «لهافا»، وأن شيكات التبرعات التي يجمعها غوفشطاين تدخل إلى حساب هذه الجمعية. وعقب غيلون على ذلك بالقول «هذا تناقض، فـرئيس الحكومة ورئيس الدولة (رؤوفين ريفلين) تحدثا عن زفاف الزوجين منصور (نددا بمظاهرة «لهافا»). وماذا نتج عن ذلك إذا كانت المنظمة تحصل على تمويل عن طريق جمعيات؟»

واعتبر غيلون أن «هذا إخفاق، وعندما لا يفعلون شيئاً ولا يعالجون أمر هذه الظواهر فيما لا تزال في مهدها، يقتل رئيس حكومة بعد ذلك (رئيس حكومة إسرائيل الأسبق، إسحاق رابين، الذي قتل على يدي متطرف يهودي خلال ولاية غيلون في رئاسة الشاباك). لقد مات الحاكم كهانا لكن عقيدته ما زالت حية وموجودة وثمة من يواصل غرس هذه العقيدة وتكريسها».

من الدولة، أي أنه رغم حظر حركة «كاخ» قانونياً، فإن وكرها المتمثل بهذه البيشيفا يتلقى تمويلًا من الدولة.

ويظهر غوفشطاين في وسائل الإعلام الإسرائيلية، ويثبت سمومه العنصرية دائماً. وقال مؤخرًا لمذيعة عربية في القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي إنه «لا ينبغي أن تكوني هنا»، واعتبر في مقابلة إذاعية أن المعلم العربي لا يمكن أن يشكل قدوةً.

ولغوفشطاين ماضٍ طويل في الاعتداءات الإرهابية، وفتحت شرطة إسرائيل ملفات تحقيق ضده بسبب ارتكابه مخالفات مثل خرق النظام والاعتداء على الفلسطينيين وأملاكهم. كما اعتقل على خلفية الاعتداء على فلسطينيين في البلدة القديمة في القدس، واقتحام الحرم القدسي والاعتداء على شرطي. وبعد مقتل كهانا، اعتقل سوية مع نشطاء آخرين بشبهة قتل فلسطينيين. وخلال حفل زفاف ابنة غوفشطاين، قبل سنتين، تواجد الكثيرون من نشطاء حركة اليمين المتطرف «شبيبة التلال»، الذين ينفذون الاعتداءات الإرهابية المعروفة باسم «جباية الثمن». ووثقت القناة الثانية قيامهم بالرقص وهم ماثمون ويلوحون بالسكاكين وينشدون كلمات آية توراتية تدعو إلى الانتقام من العرب.

وقال غوفشطاين خلال حفل زفاف ابنته «دعوني أقول إنه لو تواجد نادل عربي هنا لما كان سيقدّم الطعام، وإنما كان سيبيحّث عن أقرب مستشفى».

وأسس غوفشطاين منظمة «لهافا» قبل أربع سنوات. وقبل ذلك نشط في صفوف منظمات مشابهة، مثل «مساعدة للأخوات»، وهي منظمة أقامها كهانا. وتشمل أنشطة «لهافا» توزيع عبءات تحذر الشبان العرب وتطالبهم بالابتعاد عن الشابات اليهوديات، وكذلك توزيع خراطم تدل على مصالغ تجارية يعمل فيها عرب، وإصدار شهادات «كاشير» (حلال) لمصالغ تجارية تشغل اليهود فقط.

ومن بين الأنشطة الأولى لهذه المنظمة، رسالة وقعت عليها ٢٧ زوجة لحاخامين معروفين، في العام ٢٠١٠، دعت «بنات إسرائيل إلى عدم الخروج مع الأغيار وعدم العمل معهم وعدم أداء الخدمة الوطنية إلى جانبهم».

كذلك شاركت «لهافا» بصورة نشطة جداً في حملة الهاخامين العنصريين التي هدعت إلى عدم تأجير البيوت للعرب. وخلال هذه الحملة أقامت «لهافا» خطاً هاتفياً «دافئاً» للتليغ على يهود أجراً أو أبوا بيتوتاً للعرب.

وشارك غوفشطاين وزوجته، في نهاية العام ٢٠١١، في اجتماع للجنة الهجرة والاستيعاب والشطات في الكنيست، الذي عقد، بتأثير من غوفشطاين، تحت عنوان «مدارات طارئة» - خطف المهاجرات الجددات على أيدي أبناء الأقلية.

واستعرض غوفشطاين خلال الاجتماع معطيات كاذبة، قال فيها إن «مئات اليهوديات يجري اختطافهن إلى القرى العربية في كل عام، ويتم احتجازهن عنوة كجاريات».

«نريد التلّار!»

القسم الأكبر من نشاط «لهافا» ينفذه «كوماندوس» يجري «دوريات» في الأحياء التي يسكنها العرب واليهود من أجل إبطاء أي إمكانية لنشوء علاقة بين عربي ويهودية، والتي تصفها المنظمة بأنها «أعمال شغب».

وقال مدير دايفد كوبرشيميت، ٢٢ عاماً، وهو أحد النشطاء البارزين في «لهافا»، للقناة الثانية: «إننا نتجول في الأماكن التي قد تحدث فيها أعمال شغب، كتلك التي يأتي إليها الأغيار من أجل التحرش بنات يهوديات، ونخرج في أمسيات أيام الخميس وترتدي بلوزات وندخل الحانات في ميدان صهيون وأماكن أخرى في القدس. وفي غالب الأحيان يكون حضورنا كافيًا.

يروتنا ويعرفون ما هو الوضع. وإذا شاهدنا شاباً وشابة يجلسان معاً، وهو يبدو غير يهودي بحديثه أو لهجته أو لباسه، ويظهر ذلك بوجود زيت على الشعر غالباً، فإننا نتجه نحوهما ونسأل إذا ما كان كل شيء على ما يرام، ونسألها إذا ما كانا قد سمعنا عن انحصار».

ويتوجه النشطاء في بعض الحالات إلى زوجين محددين بعد وصول معلومات حولهما إلى «لهافا» من خلال شيكات تواصل اجتماعي، مثل «واتس-أب» و«فيسبوك». وفي هذه الحالة يراقف النشطاء من يسمونه بـ «السلاح السري» للمنظمة، الملقب بـ «الساخر»، وهو الحاكم أرييه لير.

وقال كوبرشيميت إن الحاكم «يسرح نخوة الخروج من الشعب اليهودي، وأنه توجد سلالة منذ ٣٠٠٠ سنة ويحظر قطعها، ولا أعرف ماذا يقول بالضبط، لكنه ينجح في معظم الأحيان والشابة تنزك الشباب».

ووقعت في الشهور الأخيرة اعتداءات كثيرة هاجم فيها شبان يهود شبانا عرب، وفي شباط الماضي هاجم نشطاء «لهافا» شابة حريدية في مستوطنة «بيتار عيليت»، وقاموا بدفعها والبصاق عليها، لأنها التفت مع صديقتها العربي.

وخلال مظاهرة نظّمها اليسار الإسرائيلي في تل أبيب ضد مظاهر

برزت منذ عملية اختطاف المستوطنين الإسرائيليين الثلاثة وقتلهم وفي أثناء الحرب العنصرية على قطاع غزة، في الشهور الثلاثة الماضية، مظاهر عديدة في إسرائيل رافقت هذه الفترة المتوترة. ورغم أن هذه المظاهر ليست جديدة، فإنها تصاعدت وتفاقت خلال هذه الفترة.

وأحد أبرز هذه المظاهر تمثل بالعنصرية ضد العرب، التي وصلت إلى ذروة غير مسبوقة، وشملت التحريض والاعتداءات الجسدية وتقييد الحريات والتدخل في حياة الأفراد وشؤونهم الأكثر شخصية. وأحد الأمثلة على تفشي العنصرية كان العاصفة التي أثّرت حول زواج الشاب العربي محمود منصور من الشابة اليهودية مورال مالكا، من مدينة يافا.

فقد أعلنت منظمة «لهافا»، التي تعزف نفسها بأنها منظمة تنشط ضد «الانحصار»، أي ضد زواج اليهوديات من غير اليهود، أنها ستسعى إلى منع زواج محمود ومورال، وعلى مدار الأسابيع التي سبقت حفل الزفاف، اتصل نشطاء المنظمة بالشبابين وطالبواهما بالامتناع عن الزواج، وسط تهديدات بالاعتداء عليهما.

لكن ممارسات «لهافا» ليست جديدة، إذ أن نشطاء هذه المنظمة اعتدوا مراراً وتكراراً على شبان عرب، وخاصة من القدس الشرقية، بإدعاء أنهم يصادقون شابات يهوديات، والجديد في الأمر، هو أن هذه المنظمة قررت تنظيم مظاهرة ضد زواج الشابين من يافا عند مدخل قاعة الأفراح التي جرى فيها حفل الزفاف في مدينة ريشون لتسيون.

والأمر الأكثر خطورة، في هذا السياق، هو أن المحكمة وافقت على إجراء مظاهرة «لهافا» ضد هذا الزواج، واشترطت أن تجري المظاهرة على بعد ٢٠٠ متر من قاعة الأفراح. استناداً إلى مبدأ «حرية التعبير»، وجرى حفل الزفاف، قبل أسبوعين، وانفلت مئات نشطاء المنظمة محاولين منع المدعوين من دخول القاعة، واعتقلت الشرطة سبعة منهم.

سيتناول هذا التقرير منظمة «لهافا»، نشاتها وأفكارها ونشاطها، وكذلك تمويلها، علماً أنها من الناحية القانونية هي منظمة غير موجودة في أي سجل، ورغم ذلك تحصل على تمويل من الدولة.

على درب كهانا

تعرف «لهافا» نفسها بأنها «المنظمة من أجل منع الانحصار في الأرض المقدسة»، ولدى الاتصال على رقم هاتفها، تُسمع أسطوانة تقول ما يلي: «إذا كنت على علاقة مع غير يهودي وتحتاجين إلى مساعدة فورية، اضفطي على الرقم ١؛ إذا كنتم تعرفون واحدة تقيم علاقة مع أغيار (غير اليهود) وتريدون مساعدتها، اضفطوا على الرقم ٢؛ إذا كنتم تعرفون شخصاً غير يهودي ويبتكر كيهودي أو يتحرض بنات يهوديات أو أنكم تريدون إبلاغنا بماكن توجد فيها مشاكل وتنتج عنها مشكلة انحصار، اضفطوا على الرقم ٣».

وهناك إمكانية رابعة، وهي الضغط على الرقم ٧ للاستماع إلى قائمة «أسماء أغيار يتحرضون بنات يهوديات»، وجميعهم عرب، وتشمل هذه القائمة أرقام العواطف والمدن أو القرى التي يسكن فيها هؤلاء الشبان.

ورغم أن «لهافا» هي منظمة اليمين الإسرائيلي المتطرف الأكثر شهرة، لكن المعلومات حولها قليلة جداً. وعملياً، هذه منظمة وهمية، إذ أنها ليست مسجلة لدى سجل الجمعيات والدولة لا تعترف بها.

وتتف خلف لهافا مجموعة كبيرة من الهاخامين المتطرفين، المعروفين بمواقفهم العنصرية وبتحريضهم على العرب. ويرأس هذه المنظمة بنتسي غوفشطاين، وهو أحد تلاميذ الحاكم الفاشي المأفون مدير كهانا، الذي قتل قبل ٢٥ عاماً في نيويورك، وكان كهانا قد أسس حركة «كاخ» وانتخب عضواً في الكنيست.

لكن بسبب أفكاره العنصرية والفاشية ودعوته إلى طرد العرب من البلاد، وتم إخراج حركته عن القانون. ورغم حظرها لكن حركة «كاخ» ما زالت نشطة وبشكل خاص في صفوف أبناء الشبيبة في المستوطنات. وذكرت تقارير صحافية أن منظمة «لهافا» وزعيمها غوفشطاين يستخدمان «الحدود المستباحة لحرية التعبير من أجل نشر رسائل التحريض والشوفينية والعنصرية، التي تشجع الشبان على تنفيذ جرائم عنف وارتباب على خلفية قومية».

وخلال المظاهرة بالقرب من القاعة التي جرى فيها حفل زفاف محمود ومورال، شارك المئات من انصار «لهافا»، وكانوا يرتدون بلوزات عليها شعار المنظمة، الذي في مركزه نجمة داوود صفراء مشتعلة، وهتفوا بشعارات عنصرية مثل «الموت للعرب، ومحمد مات، وكهانا حي». وقاد هذه المظاهرة غوفشطاين وناشط اليمين المتطرف إيتان بن غير.

ويعتبر غوفشطاين، ٤٥ عاماً، أحد أبرز وجوه اليمين المتطرف الاستيطاني، وكان عضواً في مجلس مستوطنة «كريات أربع» في مدينة الخليل. ولا يزال غوفشطاين يتعلم في بيشيفا (معهد ديني يهودي) باسم «هزغيون هيهودي» (الفكرة اليهودية) التي أسسها كهانا، ويحصل على مخصصات

من نشاطات «مركز مدار»

العدد ٥٤ من فصلية «قضايا إسرائيلية»: محور خاص عن الأرض والقانون في إسرائيل

في الخطاب الصهيوني بغرض توضيح إسقاطاتها السياسية والثقافية، والثانية بعنوان «المطرقة والمنجل والمحركة: جمهور مشجعي فريق «هوبعل تل أبيب» والهوية العلمانية الإسرائيلية»، بقلم الأستاذ الجامعي تامير سوريك يشرح فيها الخطاب السائد في ملاعب كرة القدم الإسرائيلية ومدراجاتها مشيراً إلى كونه تعبيراً عن صراعات أساسية تدور رحاها بين تعريفات «ما هو إسرائيلي».

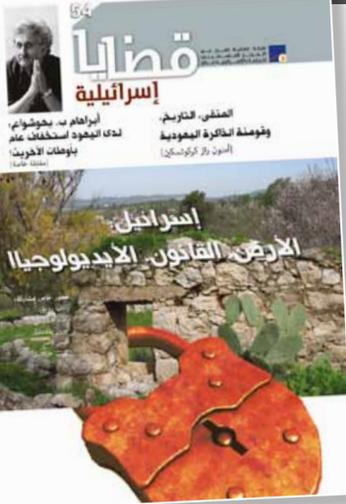
وفي العدد مقابلة خاصة أجراها أنطوان شلحط وبلال ضاهر مع الأديب الإسرائيلي أبراهام ب. يهوشوع ويؤكد فيها من ضمن أمور أخرى أن لدى اليهود استخفافاً عاماً بأوطان الآخرين. ومن هنا عدم اكتراثهم بما لحوقه ويلحقونه من خراب وتدمير بوطن الفلسطينيين ولا سيما بعد احتلال ١٩٦٧.

كما يشير إلى تأييده حل الدولتين وأن الطريق الوحيدة هي الاتفاق مع الفلسطينيين على ضم الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية إلى إسرائيل مع تبادل أراضٍ، مع إمكان بقاء أقلية يهودية في الدولة الفلسطينية العتيدة تحصل على مواطنة فلسطينية وتنصاع للقوانين الفلسطينية. كما تطرق يهوشوع إلى دور الثقافة الإسرائيلية في الصراع مشيراً إلى أن مجاليه من الأدباء كانوا مرتبطين أكثر بالموضوع السياسي، في حين أن جيل الأدباء الإسرائيليين الشباب أهمل هذه الناحية كثيراً.

وفي باب قراءات يقدم علي حيدر عرضاً نقدياً لكتاب إسرائيلي جديد للككتور إيتان بار يوسف تحت عنوان رئيسي «فيللا في الغابة» وعنوان فرعي

«إفريقيا في الثقافة الإسرائيلية» يسلط الضوء على السنوات المؤسسة أو ما يسمى «العصر الذهبي» للعلاقات الإسرائيلية- الإفريقية (١٩٥٧- ١٩٧٣). ويقدم خلدون البرغوثي قراءة في كتاب عباس شبلق «يهود العراق: تاريخ ترحيل جماعي» الذي يعالج الأسباب التي أدت خلال عام ونيف إلى رحيل غالبية يهود العراق عن بلدهم إلى فلسطين.

وفي معرض تقديم ملف العدد كتب مدير تحرير المجلة رأف زريق: «الأرض في فلسطين كانت ولا تزال جوهر الصراع. منذ البداية كان المشروع الصهيوني ينوي ويعمل على الاستيلاء على الأرض. إن الاستيلاء على الأرض هو هدف مضمّر ومعلن في المشروع الاستيطاني الصهيوني، إذ من غير الممكن أن يكتب النجاح لمشروع كهذا يرغب في إقامة «بيت قومي» لليهود في فلسطين إذا لم يستطع الاستيلاء على الأرض أولاً. وعليه فإن الفكر الصهيوني يجد تجليه الأفضل والأعمق في كل ما يتعلق بنظام وقوانين الأراضي، وما تاريخ قوانين الأراضي في فلسطين/ إسرائيل إلا تعبير مكثف عن تاريخ الصراع بمجمله. ولذا فإن دراسة تاريخ الأراضي، قوانين الملكية بالأساس، وقوانين التنظيم والبناء هي مدخل أولي وأساس في فهم عمل وسياسة ومنطق الدولة الإسرائيلية، الذي يذهب عميقاً تحت السطح ويفسر الكثير من الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى».



هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959
هاتف: 00970 - 2 - 2966201
فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي